الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والعلوم التسيير

شعبة: مالية ومحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

دوردراسةالجدوى الأقتصادية في التنمية المحلية*للمشاريع الصغيرة والمتوسطة*

مع دراسة حالة منشأة كمال الأجسام بولاية غرداية الفترة2017-2020

من إعداد الطالبين:

* رهيوي علال

* غريقة عادل

تحت إشراف الأستاذ:

* بن طيرش

قيمت وأجيزت بتاريخ:

امام اللجنة المكونة من الاساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوخاري عبد الحميد	أستاذ محاضر –أ–	غرداية	رئيسا
أ. بن طيرش عطاالله	أستاذ مساعد–أ–	غرداية	مشرفا ومقررا
أ. بن قايد الشيخ	أستاذ مساعد –أ–	غرداية	مناقشا وممتحا

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

شعبة: علوم التجارية

تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

دور دراسة الجدوى الإقتصادية في التنمية المحلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
مع دراسة حالة منشأة كمال الأجسام بولاية غرداية الفترة2017-2020

من إعداد الطالبين:

* رهيوي علال

* غريقة عادل

تحت إشراف الأستاذ:

* بن طيرش

قيمت وأجيزت بتاريخ:

امام اللجنة المكونة من الاساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوخاري عبد الحميد	أستاذ محاضر –أ–	غرداية	رئيسا
أ. بن طيرش عطاالله	أستاذ مساعد–أ–	غرداية	مشرفا ومقررا
أ. بن قايد الشيخ	أستاذ مساعد –أ–	غرداية	مناقشا وممتحا

السنة الجامعية: 2020/2019

الاهداء

إلى سر سعادتي ووجودي الى والدي الغاليين الذين أعطياني الكثير ومازالا يعطياني، أطال الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية

إلى إخوتي وأخواتي الكرام أسأل الله أن يوفقهم في حياتهم العلمية والمهنية

إلى أساتذتي ومن ساهم في تعليمي ونصحي

إلى كل من كان له الفضل علي

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل من ذكرني ودعا لي في ظهري الغيب

إلى كل أصدقائي وأحبتي

الى كل عائلتي و أقربائي

أهدي عملي المتواضع هذا

علال

الاهداء

إلى تاج رأسي وسبب وجودي بفضل الله إلى والدي الغاليين البسهما الله ثوب الصحة والعافية وأحسن عاقبتهما في الدنيا والاخرة.

إلى اخوتي الأحبة وإلى أبناء اخي أيوب ويونس.

إلى كل عائلتي القريبة والبعيدة.

إلى معلمي واساتذتي.

إلى كل أصدقائي وزملائي.

إلى كل طالب علم.

أهدي ثمرة جهدي وتعبي.

عادل

الشكر

قال الله: " وإذ تأذّن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم الاية7.

وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

فاللهم لك الحمد والشكر الكثير كما تنعم كثيرا ولك الحمد في الأولى والأخرة ونسألك اللهم الرشد في الامر وشرح الصدر وتيسير الامر والتوفيق والنجاح والإخلاص في القول والعمل وصلي اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

وبعد نتوجه باحر عبرات الشكر والعرفان إلى أستاذنا بهاز جيلالي الذي تفضل بالاشراف علينا وتوجيهنا وارشادنا فلك جزيل الشكر والعرفان ووفقك الله لما يحبه ويرضاه.

ولاننسى ان نتقدم بالشكر لكل الأساتذة الذين افادونا بالنصح والتوجيه وعلى رأسهم أستاذ نعاس وبن شاعة وليد والى لجنة المناقشة التي شرفتنا بمناقشة موضوعنا فلكم جزيل الشكر والعرفان.

وشكرا جزيلا للجميع

الملخص:

إن غاية من البحث هو معرفة دور الذي تلعبه دراسة الجدوى الأقتصادية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أتخاد صناعة قرار الإستثماري حيث يمكننا من تعرف على أهمية الجدوى الإقتصادية و أهمية تطبيقها على ارض الواقع و العوامل المتحكمة فيها،و التعرف أيضا على المعايير المستخدمة في المفاضلة بين مختلف المشاريع وقد تمحورت الإشكالية الرئيسة للبحث ما دور دراسة الجدوى الإقتصادية في تحقيق التنمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في صناعة قرار لمنشأة كمال الأجسام ، وعلى هذا الاساس قمنا بأختيار قاعة كمال الأجسام بولاية غرداية كعينة لدراسة حالة.

حيث لخصت دراسة الجدوى الإقتصادية هي أداة لها دور في عملية تقييم و معرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري،و تعتبر عملية التقييم أساس فشل أو نجاح المشروع الاستثماري .أذن فدراسة الجدوى لها دور فعال في إتخاد قرار الإستثماري الرشيد .

الكلمات المفتاحية: دراسة الجدوى الاقتصادية، القرار الاستثماري، تقييم المشاريع . التنمية المحلية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Abstract:

The purpose of the research is to know the role that the economic feasibility study plays in small and medium enterprises in making an investment decision, as we can know the importance of economic feasibility and the importance of its application on the ground and the factors controlling it. And also to identify the criteria used in the differentiation between the various projects. The main problem of the research revolved around what is the role of the economic feasibility study in achieving development for small and medium enterprises in making a decision for a bodybuilding facility, and on this basis we chose a bodybuilding facility in the state of Ghardaia as a sample for a case study.

The study concluded that the economic feasibility study is a tool that has a role in the process of evaluating and knowing the validity of the investment project, and the evaluation process is the basis for the failure or success of the investment project. So, the feasibility study has an effective role in making a rational investment decision.

Keywords : Economic feasibility study， The investment decision，
Project evaluation ，Local development ， small and medium Foundation

قائمة المحتوى

البيان	الصفحة
الاهداء	**-**
الشكر	**-**
الملخص	**VII**
قائمة المحتويات	**VIII**
قائمة الجداول	**X**
قائمة الملاحق	**XII**
مقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة للجدوى الإقتصادية والتنمية المحلية	**4-32**
تمهيد	**3**
المبحث الأول: الإطار النظري المفاهيمي لدراسة الجدوى الإقتصادية والتنمية المحلية	**4**
المطلب الأول: مفاهيم حول دراسة الجدوى الإقتصادية	4
المطلب الثاني: العلاقات المتداخلة للجدوى الاقتصادية	8
المطلب الثالث: مفاهيم حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة	13
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**24**
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	24
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	28
المطلب الثالث: أوجه شبه والإختلاف بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة	32
خلاصة الفصل الأول	**34**
الفصل الثاني: دراسة الميدانية	**37-52**
تمهيد	**37**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	**38**
المطلب الأول: مجتمع ومتغيرات الدراسة	38
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة	44
المبحث الثاني: دراسة الجدوى الإقتصادية	44
المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والقانونية	**44**
المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية	46
المطلب الثالث: دراسة الجدوى الفنية والهندسية	47
المطلب الرابع :دراسة الجدوى المالية	49
المبحث الثالث : التقرير النهائي	**51**
خلاصة الفصل الثاني	**52**

خاتمة	53–54
قائمة المراجع والمصادر	59–55
الملاحق	62–60
الفهرس	65-63

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	تصنيف المؤسسات حسب بلدان جنوب شرق أسيا	17
2	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون الجزائري	18
3	تقديرات عدد زبائن	47
4	تكاليف شهرية للمنشأة رياضية	49

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
الملحق رقم 1	التركيبة المالية و الهيكل التمويلي الأمثل للتمويل الثلاثي" أونساج	**65**
الملحق رقم 2	التركيبة المالية و الهيكل التمويلي األمثل للتمويل الثنائي" أونساج	**66**

مقدمة

توطئة

إن نهوض بالإقتصاد الوطني يحتاج إلى أنشاء المشاريع الإستثمارية أو مايعرف أيضا باسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد النتائج المرضية التي حققتها هذه المؤسسات في الدول المتقدمة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي لهذا فان اختيار نجاعة أي مشروع اقتصادي، يتطلب دراسة العوامل المؤثرة فيه، وهذا ما يسمى اقتصاديا بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري تتزايد أهمية دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة في ظل توجه الدولة لتقليص دور القطاع العام وتزايد دور القطاع الخاص وسعيه لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال توجيه هذه الموارد إلى أفضل الاستخدامات المتاحة أو ما يطلق عليه الاستخدام الرشيد (الأفضل) للموارد. وذلك لكى يضمن المستثمر نجاح مشروع فإنه لابد أن يقوم بإعداد دراسة جدوى يتأكد من خلالها ليس فقط من إمكانية قيام المشروع بل وتحقيقه لأرباح أو عائد يفوق تكلفة الأموال المستثمرة فيه .

لذالك قد أثبتت السنوات الماضية أن عدم القيام بدراسة الجدوى قبل إنشاء المشروعات الجديدة أو اتخاذ قرارت الإحلال والتجديد أو التوسعات في المشروعات القائمة، سواء عن جهل أو تعمد، هو خطأ فادح يؤدي إلى تبديد الموارد، وسوء استخدامها، وضياع أضعاف الأموال التي كان يمكن أن تنفق على د راسات الجدوى لذالك سنحاول في هذة الورقة البحثية إعطاء مفهوم حول دراسة جدوى الإقتصادية بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

أ) الإشكالية الرئيسية:

بالاعتماد على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما دور دراسة الجدوى الإقتصادية في تحقيق التنمية المحلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لقاعة كمال الأجسام بولاية غرداية 2017-20 ؟

و تفصيلا لهذه الاشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الجدوى الاقتصادية وما هي مختلف دراسات المتعلقة بالمشروع الإستثماري.
- أين تكمن أهمية دراسة الجدوى الإقتصادية بالنسبة للمشروعات الإستثمارية ؟
- كيف يتم تحديد وتقييم العوامل التي تتحكم في مدى نجاح وقبول المشروع ؟

- هل تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصيات تميزها عن المؤسسات الكبيرة ؟
- هل يساهم تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين تنافسيتها ؟
- هل تمكن إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإندماج في الإقتصاد تنافسي ؟

ب) الفرضيات:

::قمنا باعتماد الفرضيات التالية كإجابات أكثر احتمال للأسئلة المطروحة في الإشكالية :

- تعرف دراسة جدوى الأقتصادية بانها أسلوب علمي لتقدير إحتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل نجاح فعلي .
- أين تكمن أهمية في دراسة جدوى الإقتصادية في انها أساس أو فشل نجاح الإستثماري .
- كل قرار إستثماري يتوقف على طرق إختيار بدائل ومكونات المستخدمة من طرف وكالة تشغيل شباب غرداية لتقييم جدوى الإقتصادية .
- تستخدم المؤسسات الاقتصادية التخطيط الاستراتيجي للمنافسة والاستمرارية في الإنتاج.
- تحسن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح لها بالإندماج في الإقتصاد الوطني .
- تدارك الفجوة الإستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح لها بالإندماج في الإقتصاد النتافسي .

ج) أسباب اختيار الموضوع: ومن اهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع من أهمها:

- نظرا لأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية؛
- موضوع البحث يخدم مجال التخصص (مالية المؤسسة).
- الميل إلى البحوث التي تغطي الموضوعات المتعلقة بالاستثمارات
- فشل العديد من الاستثمارات نتيجة سوء القيام بعمليات التقييم أي سوء دراسة وتسيير المشاريع *بجدية على مستوى العديد من المؤسسات الوطنية*.

***د)* اهداف الدراسة:** وتهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- التعرف على أهم بيانات المشروع و تحليلها بصورة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب .
- إبراز أهمية دراسة الجدوى الأقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري.
- توضيح الأسس المتبعة في دراسة الجدوى الاقتصادية ومتطلبات القيام بها

ه) أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

تأتي أهمية البحث من منطلق أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في الاختيار السليم والمناسب للمشاريع الاستثمارية بعيدا عن العشوائية وكذلك من خلال اختيار المشاريع التي تعظم الربحية التجارية هذا ما يؤدي إلى الحد من المشاريع الفاشلة مع وضع منهج وركيزة علمية تمكن متخذ القرار من الاعتماد عليها عند دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية.

و) حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تتحدد دراستنا مكانيا بوكالة تشغيل شباب بولاية غرداية الذي تم من خلالها دراسة حالة لمشروع ممول من طرفهم .

الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية في منشأة لكمال الأجسام في ولاية غرداية 2017-2020

ز) منهج الدارسة:

للإجابة عن الاشكالية المطروحة و اختيار الفرضيات، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المناسب لعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث، و تفسير العلاقات واستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فسوف يتم الاعتماد على المنهج التحليلي للتعليق على النتائج وتحليلها وتفسيرها بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع، وإسقاط نتائج البحث النظري عليها.

ح) **صعوبات الدراسة**:

تكمن في صعوبة ايجاد المؤسسة للقيام بالدراسة التطبيقية،في ظل جائحة كورونا وإن وجدت فمن الصعب الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة واللازمة عن أي مشروع مما صعب لنا عملية الدراسة التطبيقية.

ط) هيكل الدراسة:

ومن اجل الإجابة على هذه الدراسة قسمنها الى:

الفصل الأول: تحت عنوان الأدبيات والنظريات والأدبيات والدراسات السابقة للجدوى الإقتصادية للتنمية محلية .

ويتضمن مبحثين المبحث الأول يشمل مفاهيم حول دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثاني يتناول دراسات سابقة لمتغيرات الدراسة .

الفصل الثاني :والذي يتضمن الجانب التطبيقي دراسة حالة بوكالة تشغيل شباب بولاية غرداية حيث قمنا بدراسة ميدانية بمنشأة كمال الاجسام .

الفصل الأول
النظريات والأدبية التطبيقية

تـمـهـيـد

يعتبر الموضوع دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات الإستثمارية أحد فروع الإقتصاد الإداري أوإقتصايات الأعمال ، وهذا موضوع يهدف الى ترشيد القرارالإستماري ، بوجوب قيام المشروع الإقتصادي على دعائم صلاحيات الإقتصادية و الفنية وبمعنى أخر تهتم هذه دراسات بمدى جدوى إنشاء مشروع المقترح قبل تنفيذه بطريقة علمية . فالقرار الإستثماري الرشيد لابد أن تسبقه دراسات توضح وجود السوق كاف يتم فيه تصريف الإنتاج المشروع وإمكانية التنمية هذا السوق وأيضا توفر الخامات الأيدى عاملة والبنية الأساسية اللازمة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الأول الى مبحثين :

- ✓ المبحث الاول :الاطار مفاهيمي لدراسة جدوى الاقتصادية والتنمية المحلية
- ✓ المبحث الثاني : دراسات سابقة للمتغيرات دراسة

المبحث الأول: الاطار مفاهيمي لدراسة جدوى الاقتصادية والتنمية المحلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث التطرق لبعض المفاهيم لدراسة جدوى الإقتصادية واهميتها وعلاقات المتداخلة بين دراسات الجدوى الإقتصادية بعدها نعرف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونبرز أهميتها ودورها في الجزائر .

المطلب الأول: مفاهيم حول دراسة الجدوى الإقتصادية

الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى

1- لمحة صغيرة عن تطور تاريخي لدراسة الجدوى

يقصد بكلمة الجدوى في هذا الموضوع الفائدة أو العائد المتوقع حدوثه من المشروع وقد يكون هذا العائد ماديا أي ربحا والذي سوف يعود على صاحب المشروع وقد يكون اجتماعيا وهو الفائدة التي سوف تعود على المجتمع جراء القيام بالمشروع مثل: إشباع حاجة لدى المجتمع ،تشغيل عدد من العمال كحل لمشكل البطالة أو تلبية إحتياجات السوق المحلية من سلعة أو خدمة معينة .

حيث إمتدت جدور دراسات الجدوى إلى الثلاثينات من القرن الماضي عندما نشأت الفكرة الأولية لمناهج تحليل التكلفة والعائد، في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت المحاولات الأولى لتطبيق هذا المنهج على مشروعات الري وتوليد الطاقة والكهرباء وتنمية مصادر المياه، حيث قامت ولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون التحكم في الفيضان الذي يجيز إقامة مشروعات مقاومة للفيضان في حالة تفوق منافعها عن تكاليفها، ولقد شاع استخدام هذا المصطلح في العديد من الكتابات بمفاهيم عديدة نلمسها خاصة في الكتابات الأولى للاقتصادي جون مينارد كيتر Keynes.M.J وذلك في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي عندما تناول فكرة معدل العائد على الاستثمار وفكرة رأس المال والكفاية الحدية لرأس المال، أو عند الاقتصادي Joel Dean سنة 1951 عندما أصدر كتاب لمعالجة مشاكل المشروعات الاستثمارية .[1]

ولقد تلت بعد ذلك عدة أعمال وكتابات عن هذا الموضوع محاولة وضع المبادئ والقواعد الأساسية المتبعة في تقييم المشروعات من أهمها :دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2].» OECD » عام 1969 م وتم تطويره عام 1974م، دليل لإعداد دراسات الجدوى من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية »UNIDO » عام 1972م، وتم تطويره عام 1991م، دليل البنك الدولي عام 1975م .وبفضل هذه الأعمال بدأ يتبلور هذا

[1] أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، على الموقع http://olc.bu/edu.eg.olc/images/sec-8.pdf التصفح تصفح 26/03/2015ص 07

[2] سعد طه علام، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار الفرقد للنشر والتوزيع، ط1 ،دمشق، 2006 ،ص 255

الموضوع ليشكل أحد الفروع الهامة في الاقتصاد التطبيقي ويستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي، ومتأثرا إلى جانب ذلك ببعض العلوم الأخرى مثل :المحاسبة والإدارة وبحوث العمليات

ولقد تميز عقد التسعينات بدراسة وتقييم النشاط الاقتصادي بغية صنع القرارات الإدارية، فكان بذلك بداية ولادة مدرسة جديدة اهتمت بتطوير أنظمة تقييم المشاريع كإطار معبر لاستخدام البيانات المحاسبية والإدارية لرسم السياسة الاستثمارية، وأشارت إلى أن أهمية هذه الدراسات والمعلومات تنحصر في مبدأ الملائمة من حيث التكلفة والوقت المناسب والجهة المستفيدة .وهكذا توالى الاهتمام بدراسات الجدوى في جميع أنحاء العالم بصورة مطردة في ظل انتشار العولمة والاتجاه المتزايد للخوصصة، وازدياد حدة المنافسة والتدفق الهائل للمعلومات وتطور نظم المعلوماتية والاتصالات الالكترونية.

2- مفاهيم جدوى الإقتصادية

- ✓ تعرف دراسة الجدوى الإقتصادية بأنها أسلوب علمي لتقدير إحتمالات نجاح فكرة إستثمارية قبل تنفيد فعلي ودالك في ضوء قدرة المشروع او الفكرة الإستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر ،وبالتالي فإن دراسة الجدوى الإقتصادية تعد أداة عملية تجنب مشروع مخاطر وتحمل خسائر ، حيث يسبق الدراسة إتخاد قرار إستثماري كما تسبق دراسة عمليات تشغيل [1]
- ✓ هي تلك الأساليب العلمية المحددة والمستخدمة في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة وتحليليها بهدف توصل إلى نتائج قاطعة عن مدى صلاحية مشروع موضع دراسة من عدمه
- ✓ ويمكن تعريفها أيضا بانها سلسلة الأنشطة ومراحل المتتابعة والمكونة من عدد من دراسات والبيانات ،التي تقضي في تحليل نهائي بإقرار إنشاء مشروع إستثماري معين من عدمه. سواء كان هذا مشروع جديدا أو توسعا، في مشروع قائم أو إحلال مشروع بمشروع أخر[2]
- ✓ تعرف دراسة جدوى المشروعات الاقتصادية على أنها تلك المجموعات من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية من عدة جوانب:

(سوقية،فنية،مالية،تمويلية،اقتصادية ،اجتماعية).... إلخ [3]،وذلك تمهيدا لاختيار تلك المشروعات التي تحقق ، أعلى منفعة صافية ممكنة ،بالإضافة إلى عدد أخر من الأهداف، و على هذا الأساس يمكن النظر إليها على أنها أداة علمية تستخدم لترشيد قرار الاستثمار و توفر دعامة قوية في توفير النجاح و الأمان في مثل هذه القرارات تتميز مراحل دراسة الجدوى بالترابط و التكامل، فنتائج كل مرحلة تمثل مدخلات للمراحل التي تليها ،و نظرا للجوانب المختلفة التي تسعى دراسات الجدوى إلى تحليلها لإقرار مدى صلاحية

---

[1] د.خليل محمد خليل عطية دراسات جدوى الإقتصادية مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث كلية الهندسة –جامعة قاهرة2008 ص 5

[2] د. عبد العزيز السيد مصطفى دراسة جدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية تاريخ النشر1989جامعة قاهرة ص 8

[3] محمد محمود العجلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن 2010،ص-34

المشروع فهي بحاجة إلى إشراك عدد كبير من الخبراء المتخصصين لإنجاز مثل هذه الدراسات من خلال توظيف مهاراتهم و معارفهم الإدارية و [1]التقنية و الاقتصادية و التسويقية و المالية ....إلخ .

وتعرف منظمة التنمية الصناعية) UNIDO) دراسة الجدوى بأنها تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار، باستخدام طريقة فنية محددة للإنتاج ملائمة للمواد الخام وبتكاليف استثمارية وتشغيلية مقررة وبإيرادات متوقعة تحقق عائدا محددا على الاستثمار.

الفرع الثاني : أهمية دراسة الجدوى

يمكن لنا تلخيص هذه الأهمية فيما يلي :

- تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار الاقتصادي ، على مستوى المشروع الخاص و على المستوى القومي .
- المساعدة في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، و لهذا فإن دراسات الجدوى لها أهمية قصوى في الدول النامية، حيث الموارد محدودة مما يتطلب تحديد أولويات للمشروعات التي تفيد الاقتصاد القومي.
- توضح دراسات الجدوى الاقتصادية العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال عمر المشروع الافتراضي.
- يتوقف قرار مؤسسات التمويل فيما يتعلق بمنح الائتمان على دراسات الجدوى المقدمة لها ، و كذلك تعتمد مؤسسات التمويل الدولية على دراسات الجدوى الاقتصادية عند منح مساعداتها الإقامة مشروعات التنمية الإقليمية في الدول النامية
- تعرض دراسة الجدوى الاقتصادية منظومة كاملة عن بيانات المشروع و تحليلها بصورة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب. [2]
- تساهم دراسة الجدوى الإقتصادية في عرض منظومة كاملة عن بيانات المشروع وتحليل هذه بيانات بطريقة تتيح للمستثمر إتخاد الخطوة الصحيحة
- تساعد رجل الأعمال على تجنب اتخاذه القرارات العشوائية غير المدروسة وأيضاً تساهم في المحافظة على أموال المستثمر وحمايتها من الضياع.
- تستخدم دراسة الجدوى الاقتصادية في توجيه وجذب الاستثمارات والمستثمرين إلى مجالات أو مناطق الاستثمار التي تساهم في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث

[1] تمجغدين نورالدين ،دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية و الإشكالات العلمية ، ،مجلة الباحث،العدد \07 2010-2009-ص 206

[2] د.خليل محمد خليل عطية مرجع سبق ذكره ص 8

تقوم الجهات التي تتولى إدارة وتنظيم شئون الاستثمار بإعداد دراسات جدوى جاهزة للمشروعات التي تحقق أهداف الخطط القومية، الأمر الذي يترتب عليه تشجيع وجذب وتوجيه الاستثمارات

- تساعد على تعرف على متغيرات سياسية والإقتصادية وقانونية متوقع حدوثها خلال عمر المشروع الأفتراضي .

الفرع الثالث : أهداف ومواصفات دراسة الجدوى

1- اهداف دراسة الجدوى

- تحديد الفرص المتاحة والبديلة للاستثمار
- تحديد اختيار أنواع التقنيات المستخدمة في المشروعات .
- تحديد إمكانية توفير الخطط والبرامج التوسعية للصناعات القائمة.
- التركيز على الدراسة التسويقية و الأساليب المتطورة المستعملة في التسويق وذلك بهدف تحديد حجم الطلب المحلي والخارجي.
- تحديد الآثار الاقتصادية للمقترحات الاستثمارية والآثار التبادلية بين تلك المقترحات والاقتصاد ومستوياته المختلفة إقليميا ودوليا.
- تركيز على دراسة التسويقية والأساليب متطورة المستعملة في تسويق وذالك بهدف بتحديد حجم طلب المحلي وخارجي
- وضع أساليب وأنماط مبتكرة لتقييم المشروعات وتطويرها، وذلك لمراعاة اقتصاديات دراسات الجدوى أو جدوى دراسة الجدوى بمعنى أن دراسة الجدوى هي دراسة اقتصادية لا يتعين الإسراف فيها [1]

2- مواصفات الجدوى

يتوقف قبول أو رفض دراسة الجدوى على فحص الدراسة للتأكد من مدى دقتها وشموله ومناسبتها، وقبل قبول الدراسة يجب التأكد من أنها تستوفي الشروط التالية:

- أن تكون سهلة القراءة وقابلة للفهم.
- أن تتضح فيها الأسئلة والأمور المهمة في الدراسة.

[1] د.أحمد عبد الرحيم زردق ومحمد سعيد بسيوني مبادئ دراسة الجدوى الإقتصادية مرجع سبق دكره ص 37 . 38

- تحديد ومناقشة كل الفروض المتصلة بتحليل المشروع.
- تحقق توقعات إدارة المشروع
- تحقق الاتساق داخل كل قسم كما تحقق الاتساق بين الأقسام.
- تتوفر فيها تطبيق قواعد البحث العلمى والبحث المنطقي.[1]
- تحتوي على كافة المعلومات المطلوبة كما تستوفي الشروط الواردة في العقد مع المشروع.

المطلب الثاني : العلاقات المتداخلة بين دراسات الجدوى

تنقسم دراسات الجدوى الاقتصادية إلى نوعين رئيسيين هي دراسات الجدوى المبدئية و دراسات الجدوى التفصيلية و تنقسم الأخيرة إلى عدة أنواع هي دراسات الجدوى البيئية و القانونية و التسويقية و الفنية و المالية و الاجتماعية وبينما توجد علاقة داخلية بين دراسات الجدوى المبدئية و دراسات الجدوى التفصيلية فإنه توجد علاقات داخلية و بشكل أكثر تحديدا بين دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع،و ما يمكن إيضاحه من خلال التحليل المالي التالي:

الفرع الأول : دراسات الجدوى المبدئية

هي دراسة استكشافية ومجس للأوضاع و الظروف التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية التي تكلف أموالا، و بالتالي تصبح مهمة دراسات الجدوى المبدئية هي الكشف عن ما إذا كان سيتم الدخول في دراسات الجدوى التفصيلية المكلفة أم لا و في نفس الوقت هي في حد ذاتها تحدد تكلفة إجراء دراسات الجدوى التفصيلية ،و يكون القرار في نهاية الدراسات المبدئية إما الاستمرار في إعداد دراسات الجدوى أولا، وتتمثل أهم أهداف دراسة الجدوى المبدئية في :

أ- تحديد مدى أهمية المشروع للمستثمر في ضوء ما تتضمنه من بيانات تفصيلية . [2]

ب- توضيح مدى القبول الاجتماعي والتشريعى (البيئي) لفكرة المشروع

ج- تحديد الجوانب الحرجة في المشروع والتي تستلزم دراسة عميقة ومتخصصة مثل مسح السوق و اختبارات معملية مشروع إختباري

د- مستوي التحليل المطلوب في دراسة الجدوى التفصيلية

ه - تحديد مدى دقة البيانات المتاحة (درجة التأكد) والتي تعتمد عليها الدراسة المبدئية حتى يمكن اتخاذ قراربشأن رفض المشروع أو المضي في دراسته تفصيليا . .

[1] أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، بستان المعرفة للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 2003 ،ص24
[2] عبد العزيز السيد مصطفى دراسة جدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية جامعة قاهرة ص9

الفرع الثاني : دراسة الجدوى التفصيلية

إذا كانت دراسات الجدوى المبدئية للمشروع إيجابية [1]و تسمح بالفعل بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع فإن ذلك يؤدي إلى الشروع في دراسة الجدوى التفصيلية ،و هي عبارة عن الجوانب البيئية و القانونية و التسويقية و المالية و الاجتماعية بالبحث و التحليل و إجراء التقديرات و الاختبارات لتلك الجوانب

ويمكن تعريف دراسة الجدوى التفصيلية بأنها : تلك التي تحدد طاقة الإنتاجية للمشروع في الموقع المختار بإستخدام تقنية أو تقنيات بالمواد والمدخلات المحددة وبتكاليف إستثمارية. و إنتاجية محددتين ، وبربح للمبيعات يدر عائدا محددا على الإستثمار .[2] وتكمن دراسته في عدة جوانب (البيئية و القانونية و التسويقية و المالية و الاجتماعية) ..

دراسة الجدوى البيئية : تهدف الى التعرف على اثر مشروع للبيئة لأن لكل مشروع أثار البيئية موجبة او سالبة ولذا فإن التقييم الأثار البيئية للمشروع يساعد في تقديم توصيات بخطوات منع أو تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن أي مشروع وزيادة منافع البيئية الإيجابية .

دراسة الجدوى القانونية : يكمن الهدف من دراسة الجدوى القانونية إلى بحث قوانين الاستثمار والتشريع المالي والضريبي، وكذلك تشريعات الأجور والمرتبات، وغيرها من التشريعات التي يمكن [2] أن تؤثر على قيام المشروع الجديد أو سيره، ومن هنا تأتي أهمية دراسة الجدوى القانونية لأي مشروع جديد.

دراسة الجدوى التسويقية : تعتمد دراسة الجدوى التسويقية على القيام بجمع وتسجيل وتحليل البيانات المتعلقة بالطلب والعرض حالاً ومستقبلاً بالنسبة للمنتج الخاص بنا الذي نقوم بعمل دراسة الجدوى له والمنتجات المنافسة له، أي أنها تدخل في نطاق بحوث التسويق .

دراسة الجدوى الفنية : هي التي يتم اعدادها للتعرف على إمكانية أو قابلية تنفيذ مشروع الاستثمار الذى نقوم بعمل دراسة جدوى له من النواحي من النواحي الفنية والهندسية. وتُعد دراسة الجدوى الفنية أحد الأركان المحورية لدراسات جدوى مشاريع الاستثمار إذ تستند إليها كافة دراسات الجدوى اللاحقة لها.

دراسة الجدوى الهندسية : هذه الدراسة تحاول تقييم أثر المشروع على الاقتصاد القومي و ما مدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع بالإضافة إلى القيمة المضافة على ميزان المدفوعات و استقرار العملة .[3]

دراسة الجدوى المالية : هي ذلك الجانب من دراسة الجدوى الذي يستهدف التأكد من نجاح مشروع الاستثمار تجاريا أي من وجهة نظر المستثمر. ويتطلب تحديد ذلك الهدف إعداد مجموعة من دراسات الجدوى يتحتم على القائم بدراسة الجدوى المالية أن يحصل عليها، بل يجب أن يصر على إتمامها، إذ بدونها

[1] عبد المطلب عبد الحميد،دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية،الدار الجامعية 2003،ص .52 -51

[2] أ. مصطفى يوسف كافي تقنيات دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع سياحية والفندقية دار رسلان طباعة ونشر سنة 2009ص 24

3 عاطف وليم أندراوس،دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات(الأسس- القواعد-الخطوات-المعايير)،دار الفكر الجامعي،2006،ط 1 ص: .6

لا يستطيع أن يبدأ في إعداد دراسة الجدوى المالية، هذه الدراسات هي: دراسة الجدوى التسويقية، دراسة الجدوى الفنية، دراسة الجدوى التنظيمية والإدارية.

.إن هذه الدراسة تهدف في الأساس إلى التأكد من مدى توفر الموارد المالية لإقامة أي مشروع في الأوقات المناسبة و بتكلفة معقولة، و تحديد مدى مقدرته على الوفاء بالتزاماته، ومنه فهي ترتكز على ثلاث نقاط هي:

- تحليل الهيكل التمويلي للمشروع .
- تحديد معدل تكلفة الأموال .
- تحديد نسب السيولة و الجدارة الائتمانية. [1]

كما يتعين أيضا على قائم بدراسة الجدوى ان يكون ملماً بمجموعة من الأساسيات تتمثل خاصة في :

- **الإلمام بالتوجه الإستراتيجي** : بمعنى توافر المرونة في الإستراتيجية الأساسية للمشروع، والقدرة على التكيف لمواجهة التغيرات والمخاطر في عالم الأعمال، ولا يتأتى ذلك إلا بالاختيار السليم للاستثمارات القادرة على تحقيق الأهداف، وعلى إمكانية الاستمرار في بيئة غير مستقرة، وإدراك أسباب التغيرات الحادثة في المجتمع والعمل على تطوير المهارات اللازمة للبقاء في تلك البيئة
- **المعرفة التامة بنطاق المشروع** : ويعني ضرورة تحديد نطاق المشروع تحديدا دقيقا حتى تتمكن من وضع التقديرات الخاصة بتكاليف المشروع، ويشمل تحديد نطاق المشروع جميع الأنشطة المقرر تنفيذها في موقع المنشأة، و الأنشطة والعمليات المساعدة المتعلقة بالإنتاج و العمليات الخاصة بمعالجة المخلفات وآثار التلوث، وكذا الأنشطة المتعلقة بنقل وتخزين المدخلات والمخرجات بكافة أشكالها خارج الموقع [2]
- **الاختيار بين البدائل والتحقق منها** : تتعدد البدائل المتاحة أمام القائمين على دراسة الجدوى، فهناك بدائل تتعلق باختيار التكنولوجيا، وبدائل تتعلق بالمعدات وأخرى بالطاقة الإنتاجية وموقع المشرو ع والتمويل وغيرها، و أمام هذا التعدد في البدائل تقوم دراسة الجدوى ببحثها واختيار أنسبها مع تقديم المبررات
- **للحصول على البيانات اللازمة وجودتها** : يعتبر عامل الوقت والتكلفة أحد العوامل المحددة لنوعية البيانات المعتمدة في دراسة الجدوى، لهذا يجب توخي الدقة والسلامة في هذه البيانات، وذكر مصادر جمعها بغرض التحقق منها والرجوع إليها كلما تطلب الأمر ذلك [3]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، دراسات الجدوى التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية من مشروعات BOT ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية .2001-2000 ص 120. 121

[2] الطالب محمد قويدري ؛ أسس دراسات الجدوى و معايير تقييم المشروعات الإستثمارية ؛ رسالة ماجيستر ص 84

[3] الانترنات مجلة علوم الأقتصادية

الفرع الثالث : مجالات وصعوبات دراسات الجدوى

❖ **مجالات استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية :**

تنوعت وتعددت بحالات اسخدام دراسات الجدوى الاقتصادية إعترافا بأهميتها كأسلوب علمى بساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل كبير ، و كاداة هامة لتخصيص الموارد الاقتصادية والاجتماعية للحصول على أفضل عوائد ممكنة ومساعدتها في ترتيب البدائل والأولويات ، ونوضح المجالات التي تستخدم فيها دراسات الجدوى الاقتصادية كمايلى :

- إنشاء مشروعات جديدة :

إذ لا يجوز أن يخاطر المستثمر بأمواله في إقامة مشروع جديد، وهو ما يتطلب إجراء دراسات متعددة لمعرفة مدى صلاحية الاستثمار في المشروع الجديد. وعادة ما يحيط المجهول بالمشروعات أو الأنشطة التي يرغب المستمر في إقامتها لأول مرة ، ولكشف غموض هنا المجهول يتم إجراء الدراسات المبدئية والدراسات التفصيلية المتعددة قبل اتخاذ قرار الاستثمار .

- التوسعات الاستثمارية :

لا تعتبر التوسعات الاستثمارية لمشروعات قائمة مثل المشروعات الجديدة ، ولكنها تعتبر امتدادا لنفس النشاط الذي يزاوله المستثمر من قبل ، ومن التوسعات الاستثمارية أيضا إنشاء مصنع حديد ينتج نفس المنتج الأصلي رغبة في التوسع في حجم الإنتاج وحجم المبيعات وحجم الأرباح . ولا يمكن اتخاذ قرار بهذه التوسعات إلا بعد إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لبيان مدى صلاحية هذه التوسعات . [1]

- الإحلال والتجديد :[2]

إذا رغب أحد المستثمرين في شراء الة جديدة تحل محل الآلة القديمة التي انتهى عمرها الافتراضي أو أصبحت متقادمة مقارنة بالمنتجات الجديدة الصنع، فإن اتخاذ قرار بشراء هذه الآلة من عدمه يتوقف على نتيجة دراسات الجدوى الاقتصادية التي تجرى للحكم على مدى صلاحية الإحلال الرأسمالي قبل الشراء والتركيب . وينطبق ذلك على تغير إدارة أحد المشروعات الاستثمارية بإداره حديدة أكثر كفاءة سواء كانت إدارة وطنية ، أو أجنبية تطبق أساليب أفضل في التشغيل يترتب عليها نفقات استثمارية جديدة . [3]

- التطوير التكنولوجي :

[1] حمدي عبد العظيم دراسات الجدوى الإقتصادية في البنك الإسلامي معهد عالمي للفكر الأسلامي 1417/ 1996 ص25.26

[2] صلاح الدين خسين السيسي دراسات الجدوى والتقييم مشروعات دار الفكر العربي القاهرة 2003ص 164

1 عاطف وليم أندراوس ، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات مرجع سبق دكره ص 36..37

تتغير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج بشكل مستمر، وذلك لتحقيق وفورات هامة للمستثمرين لا تتحقق باستخدام التكنولوجيا المتاحة للمشروع، .[1]

مما يتطلب استبدال التكنولوجيا القديمة بالتكنولوجيا الحديثة ، مثال ذلك : استخدام تكنولوجيا كثيفة راس المال بدلا من التكنولوجيا كثيفة العمل المطبقة بالفعل في المشروع، وذلك للحصول على مواصفات فنية ودرجة جودة أفضل للمنتجات والقدرة على المنافسة والتسويق في الداخل والخارج ومن الأمثلة على ذلك ايضا استخدام الحاسبات الآلية لأداء الأعمال الحسابية والإدارية في المشروعات بدلا من الموظفين الذين يتبعون طرقا يدوية تقليدية في إنجاز الأعمال .

- الحصول على القروض المصرفية والتموية :

إذا أراد أحد المستثمرين الحصول على قرض من أحد البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار، أو إحدى المؤسسات المالية المعنية بالتنمية في العالم ، فإنه لايستطيع الحصول على القرض المطلوب مالم يقدم دراسة جدوى اقتصادية توضح للبنك وتقنعه بأن الأموال التي سوف يقزضها العميل سوف يتم إنفائها في مجالات ذات جدوى اقتصادية . وذلك إضافة إلى الضمانات التي تطلبها البنوك من عملائها ، إذ لم تعد البنوك تكتفي بالضمانات المتنوعة والمتعددة وتفضل تعزيز هذه الضمانات بدراسة الجدوى. تجعل البنك مطمئنا بقدرة العميل على سداد الأقساط والفوائد دون دخول في مشاكل أو منازعات قضائي إذ ما تبين عدم كفاية الضمانات أو تناقص قيمتها الحقيقية مع مرور زمن سواء العوامل سعرية أو غير سعرية .[2]

❖ معوقات دراسة الجدوى

- في ظل العولمة والتحول لآليات السوق، تزداد مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد القومي ، والتغيرات العالمية في الاقتصاد العالمي ، فهذه المتغيرات تؤثر في قيم كثير من المؤشرات والمفاهيم التي تستخدم في اداء دراسة الجدوى .
- مع ازدياد حجم المشاريع تزداد صعوبات تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلية والخارجة وبالتحديد التدفقات الخارجة وبالإضافة لذلك فإن بعض المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس الكمي .
- عدم التوازن بين تكاليف دراسات الجدوى للمشروع و رأس المال الاولي .
- الصعوبات الفنية التي تنتج عن عملية الدراسة من الناحية الفنية ، او الصعوبات الناجمة عن ضعف القدرة الفنية للمتخصصين في المشروع .

[1] مرجع سبق دكره ص 38. 39

[2] حمدي عبد العظيم دراسة الجدوى الإقتصادية في البنك الأسلامي معهد العالمي للفكر الأسلامي مكتبة المعهد بالقاهرة القاهرة سنة 1996 ص 26.25

- صعوبات ومشاكل مثل نقص البيانات والمعلومات او تضاربها او عدم وضوحها، مما قد يؤثر في دقة تقدير بعض المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى .[1]

الفرع الرابع :فرق بين دراسة جدوى وخطة عمل

إذا أظهرت دراسة الجدوى أن الفكرة مقبولة أو واعدة بالنجاح؛ فإن الخطوة التالية هي إعداد خطة تتضمن تفصيلا دقيقا لكل قسم من أقسام دراسة الجدوى، ففي قسم دراسة الجدوى التمويلية على سبيل المثال يتم إعداد تصور تفصيلي لمصادر التمويل المختلفة وسيناريوهات مختلفة لعامين أو ثلاثة قادمين. وخطة العمل تعطيك فرصة لاكتشاف أية نقاط ضعف وأي أمور غير واضحة في البرنامج الزمني. وخطة العمل تخدم هدفين: الأول أنها تعد تحليلا وبيانا لكيفية تنفيذ المشروع، الثاني: أنها وثيقة مكتوبة للحصول على قروض. وخطة العمل تعد بمثابة "خارطة طريق" Roadmap لكيفية بدء العمل وتطوره بمرور الوقت. وهي بمثابة مسودة Blueprint لتنفيذ المشروع وفي حالة اكتشاف أن المشروع [2]غير مجبر؛ فيتم عمل جهود لمعالجة أوجه القصور والبحث عن بدائل أو أن الفكرة يتم التخلي عنها بالكلية

ووثيقة دراسة الجدوى تتكون من ثلاثة أقسام هي تحليل السوق أو دراسة السوق، الدراسة الفنية أو التنظيمية ثم الدراسة التمويلية.

المطلب الثالث: مفاهيم حول مشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول : مفهوم مشاريع صغيرة والمتوسطة وكيفية دعمها من الحكومة :

انتشر مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انتشارا واسعا في مختلف دول العالم، حيث تشكل هذه المؤسسات حيزا مهما و كبيرا من النشاط الاقتصادي، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة بل تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخلا تكميليا للعديد من المؤسسات[3] الكبيرة ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشا من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فالمتوسط أو الكبير في دولة نامية يعتبر صغيرة في دولة متقدمة. وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من 25 تعريفا مختلفا في 25 بلدا أجريت عليها الدراسة، بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية. وتتنوع معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، أو رفقا الخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو

[1] ايهاب مقابلة , خالد الزعبي , حسام خداش محاسب عربي قانوني معتمد 1(الاقتصاد والتمويل) ص 222
[2] أحمد عبدالرحيم زردق ومحمد سعيد بسيونى مبادئ دراسة جدوى الإقتصادية مرجع سبق دكره ص 35، 36
[3] قشيدة صوراية ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، 2011-2012 ،ص 24

أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويتطلب التعريف الواضح توفر عدة عوامل مثل المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة.[1]

وخطة القطاع العام في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية وتستند الدول العربية في تعريفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة والخصائص التي تتميز بها هذه الصناعات ، إلا أن معيار العمالة يعتبر الأكثر استخداما لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال مراجع، الأمانة العامة الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات.

المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- **معيار الكمي:** تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس واعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، والتي ذكر منها :

أ-معيار عدد العمال: يعتبر من أهم مؤشرات التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، كما انه الأكثر استخداما نظرا لسهولة استعماله وبساطته ويتميز بـ :[2]

- ✓ البساطة وسهولة المقارنة بين المؤسسات؛
- ✓ الثبات النسبي، فهو لا يتأثر بالتغيير في قيمة النقود نتيجة التضخم والانكماش؛
- ✓ توافر البيانات والإحصائيات إلى حد كبير، وسهولة الحصول عليها من المؤسسات وأصحاب الأعمال .وبالرغم من المزايا المختلفة لهذا المعيار، إلا انه يؤخذ عليه عدم التعبير عن حقيقة حجم المؤسسة بسبب اختلاف معامل (رأس المال/ العمل) بين مختلف المؤسسات، ذلك انه يوجد من الاستثمارات ما يحتاج إلى كثافة في رأس المال وقلة العمالة في حين نجد حالات معاكسة لهذا مما يجعله غير مطابق للواقع[3]

ب- معيار رأس المال المستثمر :يعد من المعايير الأساسية في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبين المشروعات الكبيرة، لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية وتتمتع م ص م غالبا برأس مال فردي أو اجتماعي صغير عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال

[1] حسين عبد المطلب الأسرج الوقف الأسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاعات للمشوعات صغيرة في دول العربية .سنة 2007 ص 07

[2] لرقط فريدة، وآخرون ، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف /25 28 ماي 2003 ، ص: 02 .

[3] عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية،1998 ، ص 15

ضخمة لقيامها بنشاطها .هذا المعيار وحده غير كاف لكون هناك بعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال، وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير وبالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى.[1]

ج- **معيار رقم الأعمال** :يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية احد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق، ولان م ص و م سيطرتها تكون على جزء معين من السوق، فان رقم أعمالها سيكون ضعيفا بالمقارنة مع المؤسسات الضخمة المسيطرة على جزء كبير من السوق.

- **المعايير النوعية :** تسمى أيضا المعايير النظرية، السوسيولوجية أو التحليلية، وباعتبار المعايير الكمية غير كافية، لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الكبيرة، فإنه يتم إدراج معايير نوعية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق فهي مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة متوسطة أو كبيرة وليس من الضروري توفرها جميعا، ولكن من المهم توفر بعضها.

ومن جملة هذه المعايير النوعية نذكر ما يلي :

- الاستقلالية والمسؤولية: حسب هذا المعيار فإن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها، يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات و تنظيم العمل داخل المؤسسة و تحديد نموذج التمويل و التسويق الخ، و بالتالي فإن المسؤولية القانونية و الإدارية تقع على عاتقه و حده .
- معيار الشكل القانوني:يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال و كذا مصادره و حجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شكل المشاريع العائلية و الشركات التضامنية أو الوكالات، أو شركات التوصية بالأسهم، و لكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.[2]
- معيار حصة المؤسسة من السوق : تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها وإمكانيتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها، بالإضافة إلي المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة، إذن فمعيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع ين مخرجات هذه المؤسسات والسوق.

[1] عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،

[2] مرجع سبق ذكره لرقط فريدة،وأخرون ، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها ، ص03

- التكنولوجيا: حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى من ناحية التكنولوجيا.

❖ **تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار العمالة، ورقم الأعمال، والعائد السنوي، حيث يعرف المؤسسة الصغيرة على أنها المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50 عاملا، ولا يتجاوز حجم أعمالها وعائداتها السنوية 3 مليون دولار، في حين أن المؤسسة المتوسطة فلا يتجاوز عدد عمالها 300، ولا يتجاوز حجم أعمالها أو عائداتها السنوية 15 مليون دولار.[1]

❖ **تعريف منظمة العمل دولية :**

أما منظمة العمل الدولية فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها "الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عامل، وما يزيد عن 99 يعد من الصناعات الكبيرة". .[2]

❖ **تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:**

لقد إستندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة علي معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلي:

- المؤسسة المصـغرة: تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.

- المؤسسات الصغيرة: الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء و لايتجاوز رقم أعمالها السنوي لايتجاوز 7ملايين أورو، أو لاتتعدي ميزانيتها 5ملايين أورو سنويا

- المؤسسة المتوسطة : توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لايتجاوز 40ملايين أورو، أو لاتتعدي ميزانيتها 27ملايين أورو سنويا .[3]

❖ **تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:**

[1] .ايت عيسي عيسي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر، ص : 273

[2] د. إبراهيم بدران الأفاق المستقبلية للتصنيع في الأردن 2016 ص 164..165

[3]بن يعقوب الطاهر، شريف مراد ، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 افريل 2008 ،ص: 03.

في دراسة قام بها اتحـاد شعوب بلدان جنوب شرق آسيا اعتمد كل من بروش وهيمتر على معيـار حجـم العمـال في تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي عرفاها كمايلي:

الجدول (1) تصنيف المؤسسات حسب بلدان جنوب شرق أسيا

تصنيف المؤسسة	عدد العمال
المؤسسة المصغرة	**من 01 إلى 09**
المؤسسة الصغيرة	**من 10 إلى 49**
المؤسسة المتوسطة	**من50 إلى 99**
المؤسسة الكبيرة	**100 فأكثر**

❖ **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** :

لقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة (منذ سنة 2000) تحولا كبيرا في سياستها الاقتصادية وساعدها في ذلك ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 ، فإستطاعت بفضل عائدات النفط أن تضع حزمة من البرامج التنموية لدعم القطاعات التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية . فبرز بذلك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي وجهت له الدولة كل أشكال الدعم المادي والفني باعتباره أداة فعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي وسنحاول في هذا المحور التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر [1]

بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورومتوسطي، و كذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000 ،أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي في نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18 -01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 ، ثم جاء بعده القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02 الصادر في 10 جانفي 2017) المعدل و المكمل لقانون 2001 (في فصله الثاني من بابه الأول على تعريف هذا النوع من المؤسسات، و أسهب في ذلك من خلال المواد (5-8-9-10 (حيث نصت المادة الخامسة منه على تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية : " بأنها مؤسسة

[1] د. محمد شاهين سياسات التمويل وأثره على نجاح شركات والمؤسسات المالية 2017 ص 189

إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري كما تستوفي معيار الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 ٪ فما أكثر. ثم تأتي بعد ذلك المواد(8-9-10 (لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها. و الجدول التالي يوضح هذا التعريف بمختلف جزئياته وفق ما يأتي :

الجدول2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة الصغيرجدا	**9-1**	**أقل من 40مليون دج**	**أقل من 20مليون دج**
مؤسسة صغيرة	**49-10**	**أقل من 400مليوندج**	**أقل من200مليون دج**
مؤسسة متوسطة	**250-50**	**400مليون–4مليار دج**	**200مليون -1ملياردج**

المصدر: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02المؤرخ 10-01-2017الجريدة الرسميةرقم 02 المواد(8-9-10)، ص6

الدعم الحكومي لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة :

تختلف استراتيجيات الحكومات لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة و أهم في ذلك أن كل الحكومات دول العالم تسعى بمختلف الطرق و السياسات لتوفير الحاجات الأساسية لم.ص.م حسب مقوماتها, ويتضمن مهام السلطات العامة في توفير أطر المؤسسية التي تعمل فى ظله هذه المنشآت .غير أن تغيير الأطر التنظيمية والقانونية التى تحكم المنافسة ، والاستثمار ، والمعاملات التجارية ، والعمالة ، والضرائب ، وحقوق الملكية ، و البنى التحتية ليست كافية لتعزيز القدرة التنافسية و إنما يتطلب الأمر مجموعة من آليات خاصة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة التي تأخذ بعين إعتبار خصوصيتها. و يأتي في سياق ذلك الدعم المالي المباشر و تحسين ظروف حصولـها على التمويل من هيئات الخاصة أو من البنوك.

تتظم سياسات الدعم وتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة حزمة متنوعة نجزها في مايلي : [1]

- برنامج لضمان القروض بالتعاون مع مختلف البنوك
- تخفيف أعباء التمويل و تحمل الكلي او الجزئي للفائدة حسب الأولويات
- إعفاءات جبائية وضريبية مختلف تتحدد وفق النسب و الفروع
- مشاركة م.ص.م في الصفقات الحكومية
- برامج خاصة لتدريب و مشورة التقنية

[1] ملتقى دولي أ. سحنون سمير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر جامعة جيلالي يابس سيدي بلعباس سنة 2006ص 428

- مساعدات تقنية للمشاريع التي تحتاج إلى دراسة السوق
- حضانات الأعمال كآلية متطورة للمساعدة المؤسسات الناشئة بعيدا على ضغوط المحيط في مرحلة الانطلاق

الفرع الثاني :أهمية مزايا وفوائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **مزايا وفوائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بجملة من الخصائص جعلت منها محل اهتمام الباحثين وواضعي السياسات حيث أثبتت الدراسات والتقارير بان خلق وانشاء المناصب يتحقق بشكل أكبر عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، ومن المزايا التي تحققها مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ما يلي:[1]

سهولة توقع الأرباح: من خلال تحديد وتحليل حجم المبيعات المتوقعة في ضوء الخبرة السابقة وبالتالي القدرة على تحديد الأرباح المتوقعة خلال الفترة القادمة.

إمكانية تحديد وتوقع الثروة المستقبلية: والتي ترتبط بالأرباح المتوقعة، حيث يتمكن أصحاب المؤسسة من تحديد الإضافات والنمو الذي يمكن أن يتحقق في أموالهم.

قدرة المالكين على معرفة الأنشطة الخاصة بمشروعاتهم: بحكم إدارتهم لهذه المؤسسات وما يمتلكونه من خبرة في هذا المجال المالكون هم الذين يمتلكون القدرة على الإدارة: حيث أنهم يتصفون بالتمييز والقدرة على توجيه هذه المؤسسات نحو إنجاز أهدافها .وجود خطوط مباشرة للاتصال بين المالكين والعاملين: مما يضمن التوجيه السريع وضمان الرقابة الفعالة.

الرضا عن العمل: يتمكن أصحاب المؤسسة من تحقيق بيئة عمل جيدة وإمكانية تحقيق الرضا والقناعة للعاملين وذلك من خلال الاتصال المباشر بينهم ودراسة احتياجاتهم .

إمكانية صياغة علاقات واضحة مع المستهلكين: بالتالي القدرة على فهم واستيعاب احتياجاتهم والعمل الجاد على إشباعها وتلبيتها.

مركزية اتخاذ القرارات: تتخذ كل القرارات من قبل المالك أو مدير المؤسسة مما يحقق السرعة وتجاوز الروتين ما ينعكس ايجابيا على استثمار الفرص وحل المشكلات بسرعة.[2]

[1] منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10 ،2012 ،ص: 125

[2] فلاح حسن حسني، إدارة المشروعات الصغيرة –مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز-، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ،ص ص: 26-27

- **الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تعد المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار. وتشير بعض الإحصائيات إلى أنالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (40%-80%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (% 50- % 60) من القوى العاملة في العالم. وتسهم هذه المؤسسات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول ..[1]

- ✓ مصدر للإبداع التكنولوجي من خلال تنمية نشاط الإبداع التكنولوجي و احتضان الرياديين وخلق ما يسمى بحاضنات الأعمال وتشجيع الأعمال الصغيرة وتوفير تمويل لها ؛
- ✓ تعد موردا مكملا للمشاريع الكبيرة بتوزيع منتجاتها وإنتاج السلع النهائية .
- ✓ قدرة هذه المشاريع في الدخول إلى أسواق لا تنجذب إليها المشاريع الكبيرة.
- ✓ وجود حوافز للعمل والتجديد وفرص لتلبية رغبات المستهلكين .
- ✓ تعتبر هذه المشاريع عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة .
- ✓ هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة .
- ✓ مصدر هام لتزويد الصناعات الكبيرة بالعديد من احتياجاتها.[2]
- ✓ المساهمة في خلق فرص العمل الجديدة.[3]
- ✓ التنمية المواهب والإبداع والابتكار.
- ✓ التنمية الصادرات .
- ✓ تسهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل.

---

[1] زين العابدين أسامة:منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا الموقع: com.alwatan.www

[2] بيان حرب ،"دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 22 ، العدد2،سورية ،2006،ص:120

[3] ليلى لولاشي ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجيستير ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،تخصص نقود وتمويل جامعة بسكرة ،2001 ، ص 10 .

- ✓ تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الحكومية .[1]

الفرع الثالث : المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها عاملا أساسيا ومحوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة الكبيرة على الإبداع والابتكار وتوفير فرص عمل وغيرها من المزايا، لذلك أولت دول كثيرة هذه المؤسسات إهتماما متزايدا وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للامكانيات المتاحة، ونتج عن هذا الاهتمام نمو كبير في أعداد المؤسسات لصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم. وعلى غرار هذه الدول، أدركت الجزائر مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصادها، ولهذا سعت لتوفير مناخ تنظيمي وتشريعي مناسب يكفل نمو وتطور هذه المؤسسات، ويؤهلها للقيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يزالون يواجهون العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيق نشأة وتطور هذا القطاع ويكمن في مشاكل داخلية وخارجية .

المشاكل الإدارية والتنظيمية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على قبول المشروع ، زيادة على التباطؤ الإداري عند التنفيذ وهذا ما ينقص من عزيمة المستثمر في هذا القطاع الذي يتميز بالديناميكية.

المشاكل التمويلية:

تعد إشكالية التمويل أمرا جوهريا وحيويا ، ومرحلة حاسمة في تجسيد المشاريع الإستثمارية خاصة في مرحلة الإنطالق ، ورغم ذلك فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل النظام المصرفي الحالي تعاني من العديد من الصعوبات والعراقيل .

المشاكل التسويقية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق في ظل منافسة قوية بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى ، بالإضافة غلى شدة المنافسة على المستوى الخارجي من جهة ثالثة[2].

[1] مرجع سبق دكره بيان حرب ،"دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-التجربة السورية"

[2] منى مسغوني ، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 2012/10 ، ص126-ص127

المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي:

بالإضافة إلى المعوقات سابقة الذكر ، تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل العقار الصناعي الذي وقف عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الإستثمارية والصناعية ويبقى قطاعا معقدا تسيره العديد من النصوص والكثير من المتدخلين دون أن تبين الجهة التي يمكنها اتخاذ القرار . فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة ، وحيث أن سوق العقارات لم تتحرر بشكل يحفز على الإستثمار ، إذ مازالت رهينة للعديد من الهيآت التي تتزايد بإستمرار مثل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، ووكالة دعم وترقية الإستثمارات المحلية والوكالات العقارية و التي عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار الالزم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة .[1]

الفرع الرابع : دراسة جدوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

عند البدء في أي عمل أو تنفيذ المشاريع الصغيرة و المتوسطة كل ذلك يجب أن يسبقهم خطة جيدة و دراسة جدوى يعتمد عليها صاحب المشروع حيث تعتبر أحد أهم الركائز الذي تليق تنفيذ المشاريع الصغيرة و المتوسطة و الأعمال الاستثمارية، دراسة الجدوى عند تنفيذ المشروع تقوم بتقديم تحليلات و تقييمات للمشروع المراد تنفيذه إضافته أنها تحدد إمكانية إقامة المشروع أم لا وذلك وفقا لجميع النواحي المقدمة و التكاليف المادية كما تقدم معلومات كافية توضح مدي الإستفادة التي يقدمها المشروع للمجتمع و توضيح العوائد المادية التي سوف يحققها المشروع مستقبلة أي أن المشروع سوف يكون مريح أم لا [2]إضافته لكل ذلك أنها تعطي معلومات عن المشاريع الصغيرة و المتوسطة و قدرة هذه المشاريع في تحقيق الأهداف الموضوعة لهم كما تتوقع العوائد المتوقعة من تلك المشاريع.

-خطوات دراسة جدوى عند اقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة

لا توجد طريقة واحدة لخطوات دراسة الجدوى يتماشى عليها المستثمرين و لكن للنوع نماذج و طرق دراسة الجدوى و لكن يوجد ثلاث مراحل و خطوات أساسية يجب اتباعها بشكل جيد عند بناء دراسة جدوى للمشاريع الصغيرة و المتوسطة أو أي مشروع حيث تعطي تحليلات مهمة للمشروع كما تعطي جميع جوانب المشروع الثلاث مراحل هم:

- دراسة السوق حسب المجال الذي يستهدفه المشروع الذي قمت بتنفيذه.
- دراسة و تحليل الخدمات و السلع الذي سوف يقدمها المشروع .

[1] الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي رئيس ملتقى د.عوادي مصطفى
[2] عاطف وليم أندوراس دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات مرجع سبق دكره النشردار فكلا جامعي طبعة 01 2008/01/01 ص 62

- تحليل النواحي المالية للمشروع.

❖ دراسة السوق:

تعتبر هي الأهم حيث تجري لسوق دراسة جيدة وتقوم بتقييمه من ناحية المنتج الذي يقدمه المشروع وتقدم تحليل كلي يوضح إمكانية نجاح المشروع في تحقيق أهدافه وسط ظروف السوق الذي تمت دراسته كما تقدم بيانات عن القرن ،المتوفرة داخل السوق الذي يمكن استغلالها بشكل جيد أمام المنافسين القدم لتقييم السوق من خلال عدة مقاييس فدرالية السوق دراسة كاملة و دراسة القطاع الذي يستهدفه المشروع كما تقوم بدراسة قدرة النبوي في النمو والتطور و ما يمكن تحقيقه من اياح داخل السوق و دراسة السلع والخدمات المتواجدة الذي يقدمها اللون اللمستهلكين وتوح أيها أوبة المنافسة داخل السوق وما يتضمنه من مخاطر بداخله و غيرها من المعاييس التي تدرسها و لكن الأهم في هذه الخطوة هي فهم طبيعة السوق بشكل كلي والخدمات و السلع الناقصة داخل السوق.

❖ دراسة وتحليل الخدمات :

هذه هي الخطوة الثانية بعد دراسة السوق أو القطاع الذي يستهدفه المشروع أهمية هذه الخطوة أنها تحرس اراء المستهلكين أتجاه السلعة أو الخدمات التي [1]تقدمها في مشروعك إضافة لذلك أنها تحدد الموارد الذي سوف تحتاجها بشكل اساسي في مشروعك.

❖ التحليل المالي :

تعتبر هي أخر طربقة من طرق دراسة الجدوى للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و أي مشروع تريد إنشاءه وهي التي تقيم المشروع من الناحية المالية ومدي نجاح المشروع وذلك من خلال التحليلات و الدراسات المالية التي تقدمها و يتم خلالها مراعاة ثلاث عناصر و هم:

- رأس مال المشروع.
- معرفة الأرباح مقدرة والمتوقع لمشروع تحقيقها .
- العوائد الإستثمارية

[1] عاطف وليم اندوراس. مرجع سبق دكره ص 70

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

نتطرق في هذا المبحث على مجموعة من الدراسات السابقة العربية و الأجنبية و التي تطرقت إلى الموضوع دراستنا . اين ركزت هذه دراسات، دور دراسة الجدوى الإقتصادية في تحقيق التنمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1- مقالة: تمجغدين نور الدين," دراسات الجدوى الإقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العملية ,"مجلة الباحث ,العدد 07 ,جامعة ورقلة , الجزائر, تناولت دراسة إشكالية في ما هي أهمية دراسات الجدوى الإقتصادية في صناعة القرار الإستثماري و التمويلي , علما بان دراسة الجدوى الإقتصادية تعتبر الركيزة الأولى من ركائز إنشاء أي مشروع تجاري ناجح كما هو متعارف عليه وكما هو موجود في أدبيات التنمية الإقتصادية . لذلك تعتبر هذه الدراسة هي حلقة في سلسلة الدراسات التنموية للمشروعات الإستثمارية إذ تبين أن هناك صلة قوية بين دراسة تقييم جدوى المشروعات ومعدلات التنمية الاقتصادية المتحققة والتي في حقيقة الأمر تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتوفر من الموارد الاقتصادية. تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية والتي لطالما كانت مجالاً خصباً يهتم به الكثير من الباحثين والمستثمرين والمؤسسات المالية وغيرها من الأطراف التي يهمها الأمر.ولكن استخدام دراسات الجدوى الإقتصادية في الدول النامية يبقى مرتبط بالعديد من النقائص و المشاكل التي تحول دون تأصيل الجوانب النظرية لدراسات الجدوى بما يتلائم خلفية كاملة عن الجوانب المختلفة لدراسات الجدوى.ومن أهم نتائج الذي توصل اليها الباحث :

- يعتبر تحديد الهدف من إنجاز المشروع كنقطة بداية في تحليل جدوى المشروع.
- إن استخدام هذه الدراسات في الدول النامية يبقى مرتبط بالعديد من النقائص والمشاكل التي تحول دون تأصيل الجوانب النظرية لدراسات الجدوى بما يتواءم والواقع العملي.
- الحصول على دراسة جدوى ذات جودة أمر يتوقف على مدى توافر كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالأهداف الأساسية للمشروع، وعلى وجود فريق عمل متخصص في إعداد مثل هذه الدراسات.
- إن قرار الاستثمار في النهاية لا يعدو كونه محاولة للسيطرة على كافة المتغيرات الحاكمة لمحددات صناعة القرار.

- إن إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري هي في جوهرها سلسلة من الدراسات تتميز بالترابط والتكامل، وانجازها يتطلب بالضرورة معلومات تختلف من مشروع إلى آخر حسب طبيعته وحجمه.

2- مقالة : نصيرة حمودة , " دور دراسة الجدوى الإقتصادية في ترشيد القرار الإستثماري و التمويلي - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(عنابة)" مجلة دفاتر بوادكس, العدد 05 ,مارس 2016

: تناولت الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية : ما مدى مساهمة دراسة الجدوى في ترشيد قرارات الإستثماري و التمويل بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟ وما واقع إعداد و تطبيق هذه الدراسة بالوكالة ؟ يهدف هذا البحث إلى بيان مدى مسامهة دراسة الجدوى في ترشيد قرارات الإستثمار والتمويل، والوقوف على واقع إعداد و تطبيق دراسة الجدوى على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ansej) من خلال تحليل دراسة جدوى لأحد مشاريع الصناعية التي قامت الوكالة بتمويله بعد دراسة جدوه. وفي الأخير محاولة استنتاج نقائص إعداد دراسة الجدوى على مستوى الوكالة -إن وجدت- وذلك لتقدمي بعض النصائح والمقترحات - إن أمكن - فيمايخص إعداد هذه الدراسة وتقييم تلك المشروعات المقترحة ، ومما يضمن ترشيد القرار الإستثماري والتمويلي بالوكالة.

حيث توصلت نتائج دراسة الى :

تساهم دراسة الجدوى الى حد كبير في إتخاد قرارات الإستثمارية وتمويلية للوكالة وترشيد هذه قرارات ويظهر ذلك من خلال اعتمادها على نتائج دراسة قيمة معيار صافي قيمة حالية في إتختد قرار تمويل لهذا مشروع كما تساعد نتائج دراسة ترشيد قرار المستثمر صاحب مشروع بجدوى الإستثمار في هذا المشروع .

التوصيات:

أولا : قيام الوكالة باستخدام إجراءات محددة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية و التمويلية، وذلك باستحداث قسم مستقل يتولى هذه العملية، من خلال دراسة وتحليل أفكار المشروعات الاستثمارية بأسلوب منهجي مبني على الأسس العلمية السليمة مع الاستفادة من النماذج النظرية الخاصة باتخاذ القرارات الاستثمارية، والاستعانة بذوي الحيرة والاختصاص من خارج الوكالة، مثل المؤسسات العلمية والأكاديمية.

ثانيا: إعادة تقويم شاملة للنظم المستخدمة في عملية التقييم، نظرا لأهمية هذا النظم في توفير المعلومات الملائمة وبكلفة مناسبة، وبما يساعد في تقييم المقترحات الاستثمارية على أسس علمية وعملية سليمة.

ثالثا: الاستعانة بنظم وأساليب أخرى فضلا عن النظام المحاسبي، و عدم الاعتماد على معيار وحيد فقط، لدعم عملية اتخاذ القرارات مثل الاستفادة من التحليلات الإحصائية لمعالجة المخاطرة وعدم التأكد، والاستعانة بأساليب بحوث العمليات، واستخدام مختلف الأساليب التي تعتمد على خصم التدفقات النقدية وتغير قيمة النقود عند اتخاذ القرارات الاستثمارية و عدم الاكتفاء بمعيار واحد لترشيد عملية اتخاذ القرار.

3- مقالة: { أوسريرمنور ، بن الحاج جيلالي ،ومغراوة فتيحة }دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية المركز الجامعي خميس مليانة – الجزائر سنة 2007 ركزت هذه دراسة على إحدى دراسات الجدوى الإقتصادية وهي دراسة الجدوى البيئية للمشاريع كانت عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تتم فقط تبعاً للمعايير الاقتصادية أي على أساس الجدوى الاقتصادية فقط (التسويقية، الفنية، المالية، الاجتماعية القانونية)، ولكن مع الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة عامة والقضايا المصاحبة لعمليات التنمية خاصة. أصبح الاتجاه السائد بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري و الدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية، ومن ناحية أخرى ومن خلال تنفيذ بعض المشاريع في العالم برزت ظواهر سلبية لم تكن في الحسبان فيما سبق، حيث تبين أن اضمحلال البيئة مرجعه الأساسي هو النشاط الاقتصادي المتعاظم إذ أدى تقدم التقنية والتطور التكنولوجي إلى إنتاج ضخم جعله يستنزف الموارد الطبيعية وأدت مخلفاته الهائلة إلى تلويث البيئة. وهنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة تقييم تأثيرات المشاريع على البيئة ومن هنا نجد ان الباحثون ركزوا على اهمية دراسة الجدوى البيئة قبل إقامة مشاريع الإستثمارية وضرورة المحافظة على البيئة التي تقام فيها المشاريع الإستثمارية .

وقد توصلوا الباحثون إلا ان حماية البيئة لا يعني إيقاف عجلة التطور والتنمية وإنما العمل على الحد من التلوث والإسراف في استخدام الموارد المتاحة الطبيعية منها والمالية، ولكي تحقق التنمية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية فإنه من الضروري أن يصاحبها مخطط واضح لتحقيق توازن بيئي مواز لها في اتجاهها ومنسجم في حركتها وتفاعلا تها .

4- مقالة : غبولي أحمد تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رسالة ماجستر جامعة. سطيف 2010 -2011 تطرق الباحث الى الاشكالية التالية هل نجحت برامج تأهيل في الجزائر بأن تبلغ دور المنوط بها والذي وجدت من أجله . حيث ركز الباحث الإطار النظري للتأهيل وخلفياته في الجزائر ثم تطرق إلى برنامج تأهيل المؤسسات صناعية في الجزائر وبرنامج دعم الأور المتوسطي الموجه لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وقد توصل الباحث الى ان سعي الدولة والجهات المعنية من أجل تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها بتوفير المحيط المناسب لها ودعمها وكذا توسيع شريحة المؤسسات التي يمكنها الإنخراط لقد كانت

الإجراءات المتخذة في سير هذه البرامج، إجراءات حسنة تؤدي نظريا إلى التحسين الفعلي لتنافسية المؤسسات المنخرطة، إلا أن النتائج الواقعية تعتبر ضئيلة نسبة إلى الأهداف، ما يستدعي مراجعة الأهداف في حد ذاتها وأخذ الوقت الكافي لتجسيدها.

إن نتائج برنامج الدعم الأورومتوسطي هي أحسن نسبيا من نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، والملاحظ أن مجهودات برنامج الدعم الأورومتوسطي قد أثمرت خاصة في مرحلته الأخيرة.

لتحقيق النجاح في مختلف أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب الإسراع في تكثيف عدد فروع الوكالة وتكاتف جهود كل الأطراف الفاعلة من هياكل دعم وجمعيات مهنية ذات الصلة، كما يتطلب القدر الكافي من حملات التوعية والتحسيس . مدى أهمية الانخراط في البرنامج وما له من أثر إيجابي على تنافسية المؤسسات. وعليه فإنه من الضروري على هذه المؤسسات أن لا تفوت فرص الاستفادة من هذا البرنامج .

5- دراسة: نورالدين أحمد قايد آليات وبرامج دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية علوم الإقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر بسكرة

يستعرض هذا البحث أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على أهدافها، ومساهمتها في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام. وفي التجارة الخارجية .كما يتناول اهم آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .في الجزائر التي بدأت تعطي ثمارها من خلال انشاء صندوق ضمان القروض ومراكز تسهيل المشاتل المؤسسات ومجلس وطني لترقية المناولة ومجلس وطني استشاري اضافة الى انشاء برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واخيرا التعاون الدولي بمختلف اشكاله .

نتائج :

- يستوجب على صانعي القرار انشاء بنوك تهتم اساسا بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها تمثل اهم اداة في تطوير اداء هدا النوع من المؤسسات
- يتطلب وضع قوانين واضحة و شاملة تحدد صيغ الوصول على العقار الصناعي وتكوين الشباب لمسايرة متطلبات الوقت الراهن لاستيعاب دور و اهمية هده المؤسسات والتحكم في ادارتها وفهم البيئة التي تتواجد فيها.

6- دراسة : سامي بن حملة آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رسالة ماجستر كلية الحقوق- جامعة االخوة منتوري قسنطينة تطرق الباحث إلى بيان آليات ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال المنافسة على اعتبار أن قانون المنافسة تضمن أحكام تهدف إلى حماية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة و تعزيز تواجدها في أسواق المنتجات و الخدمات. و من جهة أخرى، وضعت السلطات العمومية نصوصا تشريعية و تنظيمية من أجل تشجيع و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة في ظل الحياة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، و هذا ما تضّمنه القانون المتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذلك التشريعات المتعلقة بتطوير الاستثمار و التصدير و الاستيراد، فضلا عن مجال الصفقات العمومية .

المطلب الثاني : دراسات الأجنبية

1- مقالة : محمد مزعل حميد الراوي و عبد السالم ياسين حسين, اهمية دراسات الجدوى الإقتصادية واثرها في الحد من تعثر المشاريع الإستثمارية جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية العدد 19. 2017

تطرق الباحث من خلال منهجه الوصفي لدراسته على مشاكل مشاريع الإستثمارية وفشلها وأحد أسباب فشل هو عدم دراسة الجدوى الإقتصادية وخاصة جدوى التفصيلية مما لها دور مهم وفعال للمشاريع مهمه كان نوعها . وقد حدد الباحث مدينة الأنبار خصوصا لكونها تعاني من مشكلة كبيرة و هي تعثر الكثير من المشاريع الإستثمارية مما أدي إلى حدوث هدر في الموارد الإقتصادية المتاحة و إضاعة فرص استثمارية كان يمكن من خلال إستغلالها و إحداث نقلة نوعية في الواقع الخدمي و الإنتاجي وصناعي وكذا إعادة اعمار البنى التحتية للمحافضة , حيث تم إجراء الدراسة في المدة ما بين 2009 و 2012 لتحليل د ارسة الجدوى الإقتصادية لعينة من المشاريع الإستثمارية المسجلة في هيئة الإستثمار بمحافضة الإنبار. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي :

النتائج

- عدد المشاريع المتعثرة هي (57) من مجموع (93) مشروع وبنسبة (61.3 %) وتعد هذه نسبة كبيرة مما يدلل على اهمية ودور دراسات الجدوى الاقتصادية للحد من تعثر المشروعات اذ ان اغلب هذه المشاريع لم تجر دراسات للجدوى عميقة.
- اظهرت نتائج الاستبيان اهمية ودور دراسات الجدوى الاقتصادية في اقناع هيئات التمويل بتقديم وسائل التمويل المناسبة كذلك تساعد على تحديد الأفضلية النسبية من الفرص الاستثمارية المتاحة والتعرف على المشاكل .
- عدم توفر الخبرة والتجربة وكذلك التكاليف العالية وفقدان المصداقية للمكاتب الاستشارية التي تعد دراسات الجدوى الاقتصادية وجهل المستثمر كانت من أسباب عدم قيام المستثمر بدراسات الجدوى .

- ان الاجراءات الروتينية البطيئة والمعقدة من الجهات الحكومية المعنية ، وكذلك وجود عقبات ومشاكل في اجراء تخصيص الأرض وتسليم الموقع، تعد من اهم اسباب تعثر المشاريع الخارجة عن ارادة المستثمر والشركة .

- آن عدم قدرة هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار وعدم انتظام السيولة النقدية للمشروع يشكل عائق كبير لتنفيذ المشروع وديمومة عمله .

- أن كافة المشاريع الاستثمارية لديها دراسات جدوى اقتصادية حيث تعتبر تلك الدراسات شرط أساسي لقبول المشروع او رفضه من قبل هيئة الاستثمار وكذلك الجهات الممولة للمشروع سواء الحكومية منها أو المصارف التجارية، لذلك فان المستثمر كان يقوم بمثل هذه الدراسات من اجل اخذ الموافقات المبدئية ليس إلا .

- كثير من المستثمرين ليس لديهم الجدية الكافية لانشاء المشاريع الاستثمارية على الرغم من حصولهم على الرخص الاستثمارية بذلك ، لأن أغلب المشاريع المتعثرة يكون تعثرها قبل بدأ تنفيذ المشروع إذ نلاحظ أن عدد الأجازات المسحوبة قبل تنفيذ العمل (26) اجازة من مجموع (57) اجازة متعثرة.

- وجود اكثر من جهة مشرفة على الاستثمار، منها الهيئة الوطنية، والهيئات المحلية، والوزرات والدوائر ذات العلاقة،

التوصيات :

- على هيئة الاستثمار نشر وزيادة الوعي لدى المستثمرين بأهمية وفائدة دراسات الجدوى على مستوى المشاريع وعلى مجمل الإقصاد الوطني واعداد النشرات والدوريات لنشر هذه الثقافة بين المستثمرين.
- إقتصار القيام بدراسة الجدوى على المختصين المعتمدين بشكل رسمي من قبل الهيئة وتكون دراسات علمية وتفصيلية ولا تقبل بدراسات شكلية تفتقد الى معايير الدراسات المعتمدة.
- معالجة المشاريع المتعثرة من قبل لجنة تشكل من قبل هيئة الاستثمار والحكومة المركزية والمحلية لحل المشاكل المتعلقة والمسببة للمشاريع المتعثرة.

- تحديد الصلاحيات بين هيئة الاستثمار وكافة الهيئات ودوائر الدولة الأخرى لضمان عدم التداخل في الصلاحيات والتسريع في منح اجازات الاستثمار.
- لاهتمام بقسم النافذة الواحدة وتطويره وتوسيعه لتسهيل منح الرخص الاستثمارية والحد من الاجراءات الروتينية بين هيئة الاستثمار والدوائر الأخرى.

2- مقالة : د . علي عوض الوقفي ، د.فريد القواسمة واقع المشروعات الصغيرة من وجهة نظر القائمين عليها، دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الصغيرة في محافظة اربد، الأردن

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع المشروعات الصغيرة في الأردن من وجهة نظر القائمين عليها، ومعرفة النواحي الايجابية (نقاط القوة) في هذه المشروعات ونقاط الضعف التي واجهت القائمين عليها، والتعرف على دور هذه المشروعات وإسهاماتها في الاقتصاد الوطني والحد من مشكلة البطالة. لتحقيق ذلك تم تطوير استبانه لجمع البيانات تكونت من ثلاثة أقسام وتم توزيعها على أفراد العينة التي بلغت 360 فردا يمثلون 120 مشروعا صغيرا تمثل أربعين مهنة مختلفة. تم تحليل البيانات الواردة باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) اعتمادا على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار والارتباط ومعامل t ومعامل f.

النتائج :

- يوجد درجة عالية من الرضا لدى أفراد العائلة عن المشروع الصغير .
- كانت المنافسة هي أهم المشكلات التي واجهت أصحاب هذه المشروعات

3- دراسة كل من Ashraf Bushraa and Maged Ezzat ، Azza Abou Zeid سنة 2007

بعنوان Overview of Feasibility Study Procedures for Public Construction Projects in Arab Countries أي: استعراض وتقييم لإجراءات دراسة الجدوى لمشاريع البناء العامة في البلدان العربية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نظرة عامة ومراجعة حول الإجراءات المتبعة في دراسة الجدوى لمشاريع البناء التابعة للقطاع العام في الدول العربية، وتسليط الضوء على مزاياها وعيوبها، حيث قام الباحثون بدراسة لبحث إجراءات دراسة الجدوى ل 19 مشروع من مشروعات الطرق في مصر كمثال لما يتداوله في دول العربية .

نتائج الدراسة :

وجود تضارب في استخدام إجراءات دراسة الجدوى، وشددت الدراسة على الحاجة لعمل نظام موحد يقضي على هذا التضارب ويستفيد من مميزات الطرق المختلفة التي تعرضت لها الدراسة ويتجنب عيوبها، فضلا عن مساعدة مديري المشاريع العامة في عملية اتخاذ القرارات إلا أنه من خلال تصفح هذه الدراسة وتحليل نتائجها نجد أن هذه المشاريع عينة الدراسة تم التكلم عنها فقط دون وجود أي بيانات عنها.

2-Rapport : Euro Développement PME, « programme d'appui aux pme/pmi »; des résultats et une expérience à transmettre, Rapport final, Décembre 2007

بين التقرير أن إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي إشكالية جد معقدة نظرا لكثرة العوائق والمشاكل التي تقف أمام هذا النوع من المؤسسات، وقسمها إلى خمسة عناصر أساسية تترأسها إشكالية التمويل، ثم الإدارة الإستراتيجية، الموارد البشرية، للإنتاج والتكنولوجيا الحديثة وأخيرا مشكلة التسويق، إلى أن التقرير قد أهمل أهم العوائق التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم، ألا وهو ضعف نظام المعلومات والإتصال الذي يحول دون التمكن من أخذ صورة واضحة عن نشاطها والمخاطر الناجمة عنه. وفي ما يتعلق بإشكالية التمويل بين التقرير أن الإشكالية ترجع إلى عدم كفاءة البنوك العمومية، وغياب دور ملموس لشركات أرس المال المخاطر والإئتمان الإيجاري اللتان تعتبران أهم شريك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى صعوبة الإستثمار والتوسع في الأمدين المتوسط وطويل الأجل، وهو بدوره ما أدى بالدولة إلى التدخل من خلال برنامج التأهيل لهذا النوع من المؤسسات من أجل رفع مقدرتها التنافسية في المستقبل.

المطلب الثالث : تعليق عن دراسات السابقة

أولا : اوجه تشابه والإختلاف بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة

1- أوجه تشابه

- تطرقت الدراسات السابقة والدراسات الحالية في مطلب كامل في الفصل نظري تناولت فيه ماهية جدوى الإقتصادية للمشروعات صغيرة والمتوسطة
- تشابهت الدراسات السابقة والدراسات الحالية في مضمون هدف دراسة ، حيث سعت نحوى إبراز أهمية الجدوى الإقتصادية في إتخاد القرار الإستثماري بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

- اتفقت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استعمال المنهج الوصفي مع دراسة حالة و تحليل النتائج

2- أوجه إختلاف

- تناولت بعض الدراسات السابقة مبحثا يتكلم عن عموميات حول الإستثمار و المشروع الإستثماري و الذي لم نتطرق إليه في د ارستنا الحالية .
- استعملت معايير التقييم في الدراسات السابقة كوسيلة إلبراز أهميتها في اتخاذ القرار عكس الدراسة الحالية و التي استعملت معايير التقييم كوسيلة للتأكد من صالحية اتخاذ القرار الذي انجر من دراسة الجدوى التي لم يتم التطرق فيها إلى هذه المعايير.

ثانيا: أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن الحالة التي تمر بها معضم المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تبين الصعوبات التي يعاني منها الشباب أصحاب المشاريع , ورغم أن الأسباب كثيرة منها ما يعود تارة إلى صاحب المشروع الذي لم يحسن اختيار المشروع المناسب و منها ما يعود إلى المكلف بد راسة الجدوى الإقتصادية تارة أخرى, أين لم يتم تقييم المشروع وفق معايير إقتصادية تساهم في اتخاذ القرار الإستثماري الرشيد حيث انه لو قمنا بمقارنة الدراسة الحالية التي قمنا بها من أجل الوصول إلى عملية اتخاذ القرا ر, نرى أنه قمنا بالتطرق إلى مختلف المعايير الإقتصادية و كذا المؤشرات التي تساعدنا على إتخاد القرار إما بالتجسيد أو بالرفض وعدم الخوض في المشروع , وهو عكس ما تمت به الدراسة السابقة و التي تم فيها الإعتماد على معيار واحد فقط و هو معيار القيمة الحالية و الذي منه تم اتخاذ قرار الإستثمارفمثلا نجد مشاريع لديها صعوبة في استرداد قيمة القرض وأن صاحب المشروع يجد عسرا في تسديد قيمة القسط في الوقت المحدد وفق دفتر الشروط وهذا ما يظهر غالبا في السنوات الأولى , هنا تبرز أهمية حساب معيار فترة الإسترداد مثال لتعطي الإشارة لصاحب المشروع في توخي الحذر في اتخاذ القرار وعدم الإعتماد فقط على القيمة الحالية الصافية.

ومن باب الصدفة أن القرار الذي تم اتخاذه في الدراسة السابقة هو نفسه الذي توصلنا إليه عندما قمنا بحساب مختلف المعايير و المؤشرات وهو قرار تجسيد المشروع و الإستثمار فيه و كذا تمويله من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – ولكن الواقع الذي تعيشه مختلف المشاريع المجسدة لا يحظى بنفس الحظ, نظرا لما تشهده من عوائق و تناقضات تعكس النتائج المتحصل عليها في الدراسة.

الخلاصة الفصل :

يعتبر الإعداد للمشاريع الاقتصادية من أهم الخطوات لنجاح هذه المشاريع، حيث أن التخطيط السليم للمشاريع يضمن مدى نجاح وفعالية هذه المشاريع، بالإضافة إلى العائد المادي (الربح المادي) الجيد المتوقع من هذه المشاريع. لذا وقبل البدء بأي مشروع اقتصادي يجب عمل جدوى اقتصادية له.

ومن خلال دراستنا لمختلف العناصر الواردة في هذا الفصل استخلصنا النتائج التالية:

- الجدوى اقتصادية: عبارة عن عملية جمع معلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية تنفيذ، وتقليل المخاطر وربحية المشروع. وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته.
- القرار الاستثماري هو عملية اختيار بديل استثماري واحد بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة .
- تمر دراسة الجدوى الاقتصادية بمراحلتين أساسيتين هي : مرحلة دراسة الجدوى المبدئية ثم دراسة الجدوى التفصيلية.

.

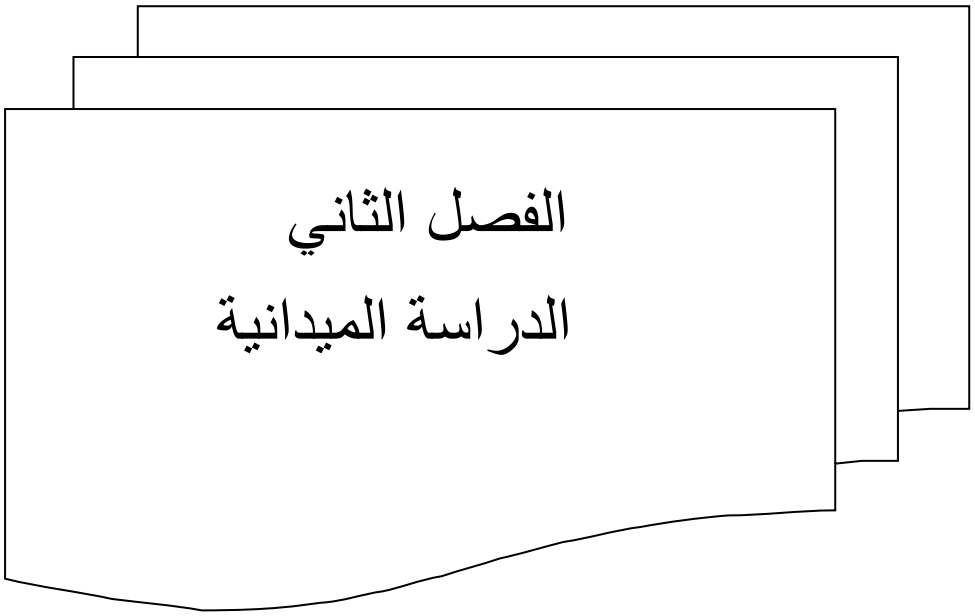
الفصل الثاني
الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول للدراسة النظرية لدراسات الجدوى الإقتصادية وأهميتها وفعاليتها في تحقيق التنمية المحلية بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن خلالها تساعد المستثمر في إتخاد القرار المناسب للإستثمار في جميع مجالات من خلال رفض أو القبول وقد تم تطرق أيضا الى أهمية مشاريع الصغيرة والمتوسطة وعوائقها ومشاكلها .

في هذا الفصل سنتطرق إلى بعض مشاريع مدعمة من طرف وكالة الشغيل شباب غرداية (**ANSEJ**) من بينها منشأة رياضية لكمال الأجسام حيث سنحاول وضع دراسة الجدوى لها .

وقد قسمنا الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول : طريقة والأدوت .

المبحث الثاني : دراسة جدوى مشروع في منشأة كمال الأجسام .

المبحث الثالث : التقرير النهائي

المبحث الأول : طريقة والأدوت

يتناول هذا المبحث عرضا لمنهجية الدراسة, و تشمل مجتمع الدراسة أو العينة, و بيانات الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع و متغيرات الدراسة:

مجتمع الدراسة هي مؤسسات أو منشأة التي تم إنشاؤها أو تمويلها (دعمها) من قبل وكالة الوطنية تشغيل الشباب بغارداية ، وقد قمت بإختيار منشأة كمال الأجسام كعينة لدراسة الجدوى حيث شمل البحث در اسة حالة المؤسسة والتي تم تمويلها من طرف الوكالة بتاريخ 2014/06/18.

الفرع الأول : تعريف منشاة كمال الأجسام

تعرف شعبياً باسم **رياضة الحديد، ورياضة المصارعين، والبديبلدينغ،** وأول من ترجم (BodyBuilding)إلى العربية بـ**كمال الأجسام** هم المصريون في صحافتهم في الأربعينيات من القرن العشرين. وانتشر هذا الاسم لا سيما بعد اشتهار اللعبة في عقدي السبعينيات والثمانينيات بشكل كبير. أما إذا ترجمنا المصطلح الإنجليزي حرفياً فيكون اسمها **(بناء الأجسام)**، أو(**بناء الجسم)** .ومن أسمائها(**جمال الأجسام، وبناء العضلات، والتنمية العضلية)** .

أ- هي منشاة فردية تأسست سنة 2014 وتقع في حي العين لوبوا امام موقف رسيوي حيث يبلغ مساحة قاعة حوالي 280 متر مربع وانبثقت فكرة إنشاء منشأة من السيد كحلاوي حسين بعد تفكير مطول ولاحظ تزايد عدد الشباب خاصة في الحي والأحياء مجاورة له محبين لهذه رياضة مع أن المدعوا كانت له دورة تدريبية في هذا المجال ومتحصل على شهادة تدريبية وكان يعمل في منشأة خاصة فقرر بتكوين منشأة خاصة به بعد ما حاز على خبرة عمل حوالي أربع سنوات

فالهدف من أنشاء منشأة هو جعلها من أحسن منشأت في ولاية غرداية عموما و تسهيل على شباب خاصة من قطع مسافات طويلة لذهاب ألى منشأت في أحياء بعيدة ، بعد تزايد طلب عليها ومن كونها تساعد على كسب المال بأقل عناء .

ب-دراسة المشروع و طلب التمويل :

تقدم صاحب المشروع إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لعرض فكرته، و طلب تمويلها وهذا بتاريخ 2014/06/05 عن طريق ملف طلب الإمتيازات على مستوى الوكالة فرع غرداية.

بعد إتمام الإجراءات الأدارية تم مناقشة المشروع و إعداد دراسة "تقنو - اقتصادية " بين المرافق المكلف بالد ارسة و مسيري الشركة من أجل عرض الد ارسة على لجنة إنتقاء واعتماد وتمويل المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع غرداية.

ت-قرار التمويل و الإستثمار:

بتاريخ 2014/06/18 تم مثول صاحب المنشأة أمام لجنة إنتقاء واعتماد وتمويل المشاريع التابعة للوكالة – أين صودق على المشروع و تم اتخاذ قرار تمويل المشروع بصيغة التمويل الثلاثي وهذا بمساهمة شخصية من صاحب الشركة و قرض بدون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و البنك الوطني الجزائري ,كل هذا بمبلغ استثمار إجمالي قدره: 6800000.00 دج . وبعد استكمال الإجراءات القانونية تم تمويل صاحب المنشأة بمبلغ مذكور .

وتم انطلاق نشاط سنة 2017 .

الفرع الثاني : تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ،وتم الشروع في الجهاز الجديد لتشغيل الشباب منذ السداسي الثاني لسنة 1997 ،ومنذ هذا التاريخ أصبحت الوكالة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، هدفها هو تسيير حساب التخصص

الخاص رقم 302-087الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والذي حددت كيفية تسيره بواسطة المرسوم التنفيذي رقم: 96-295 المؤرخ في 08 سبتمر1996 ،كما تم تعديل المرسوم المنشئ للوكالة بالمرسوم التنفيذي 98 -213 المؤرخ في3 جويلية 1998 ،ثم تم تعديله مرة أخرى سنة 2003 بموجب المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 ، إذن هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعها، من:

- ✓ مساعدة مجانية (إستقبال- إعلام- مرافقة تكوين).
- ✓ إمتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الإستغلال).
- ✓ الإعانات المالية (قرض بدون فائدة - تخفيض نسب الفوائد البنكية).

تغطي الوكالة نوعين من الأنشطة :

- ✓ تقديم المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة .

- ✓ التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

وقد نظم المرسوم المنشئ للوكالة مختلف أحكامها المالية، حيث قسم موارد الوكالة إلى :

- ✓ حاصل إستثمارات الأموال المحتملة .
- ✓ كل حاصل آخر يرتبط بنشاطها .
- ✓ الهبات والوصايا والمساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد ترخيص من السلطات العمومية.
- ✓ تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

أما نفقات الوكالة فهي تتمثل في :

- نفقات التثبيت، التسيير والصيانة، بالإضافة إلى النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وإنجاز مهامها .

يحدد جهاز دعم تشغيل الشباب هدفين رئيسين هما :

- ✓ خلق وتشغيل النشطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر
- ✓ تشجيع كل أشكال الإجراءات والنشطات الهادفة لترقية الشباب.

وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل و تضطلع بالإتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الرئيسية الآتية:

- ✓ تدعم و تقدم الإستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية
- ✓ تسير، وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد، في حدود الخلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها.
- ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- ✓ تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات.

- ✓ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة تمويل ومتابعة إنجاز مشاريع وإستغلالها .
- ✓ تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

وبذلك تكلف على الخصوص بما يأتي :

- ✓ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم
- ✓ تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- ✓ تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- ✓ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة

التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.

- ✓ تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج

التكوين الشباب أصحاب المشاريع الحساب الوكالة.

حتى تؤدي مهامها بفعالية، يمكن أن تقوم بما يلي:

- ✓ تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى، وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات .
- ✓ تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير.
- ✓ تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.
- ✓ تطبق كل تدبير يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات الصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة .[1]

[1] المادة06 ،المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر2003 ،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الإساسي،الجريدة الرسمية، العدد54،2003 ،ص-: 6-7).

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة عمومية، مكلفة بتشجيع ومرافقة الشباب البطال الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة خاصة بهم، خلال كل مسار إنشاء وتوسيع المؤسسة وكذا المتابعة في مرحلة الإستغلال ، إضافة لتقديم أشكال متنوعة من الدعم ماليا، معنويا وفنيا.

(ج-المزايا الممنوحة من طرف الوكالة:

هناك العديد من المزايا التي يستفيد منها الشباب المستثمر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مرحلة إنجاز المشروع، وفي مرحلة الاستغلال بعد بداية انطلاق النشاط أهمها:

❖ **في مرحلة إنجاز المشروع :**

- ✓ الإعفاء من رسوم النقل الخاصة بعمليات الاكتتابات العقارية التي تتم في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل للعقود المكونة الشركات.
- ✓ تطبيق معدل التعريفة المخفضة بنسبة 5% للمعدات المعنية مباشرة بتحقيق الاستثمار.

❖ **مرحلة الاستغلال بعد بداية انطلاق النشاط :**

- ✓ إعفاء من الضريبة العقارية على البناءات وإضافات البناءات لمدة 3 سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات ،
  حسب مكان تنفيذ المشروع، وذلك اعتبارا من تاريخ تحقيقها.
- ✓ الإعفاء الكامل من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) أو من الضرائب على الربح الحقيقي لفترة 03 سنوات أو 06 سنوات أو 10 سنوات، حسب موقع تنفيذ مشروع من تاريخ بدء دخوله حيز النشاط.
- ✓ يجوز تمديد فترة الإعفاء هذه المدة سنتين (2) ، عندما يتعهد المستثمر الشاب بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل في مدة غير محددة. (يؤدي عدم الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدد الوظائف المنشأة التي تم إنشاؤها إلى سحب المنافع والتذكير بالرسوم والضرائب التي كان ينبغي دفعها) .
- ✓ ومع ذلك، فإن المستثمرين - الأشخاص الطبيعيين على شاكلة الضريبة الجزافية الموحدة، يظلون خاضعين الدفع الحد الأدنى من الضريبة بما يعادل 50% من مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة (10000 دج) ، المنصوص عليه في قانون الضرائب لكل سنة ، وهذا بغض النظر عن رقم الأعمال المحقق .

- ✓ خصم في الضريبة على الدخل العام (IRG) أو الضريبة على فائدة الشركات (IBS) حسب الحالة ، وكذلك الضريبة على النشاط المهني (TAP) في نهاية فترة الإعفاءات، خلال السنوات الضريبية الثلاثة الأولى على النحو التالي:
  - السنة الضريبية الأولى: تخفيض بنسبة 70٪ .
  - السنة الضريبية الثانية: تخفيض بنسبة 50٪ .
  - السنة الضريبية الثالثة : تخفيض بنسبة 25 ٪

د- تمويل مؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى وكالة :

1- نشأة المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة بأحدى صيغ ثلاثة :

1) **التمويل الخاص** : يتكون رأس المال كليا من المساهمة الشخصية للمستثمر، يمكن أن تقدم الوكالة في هذه الحالة الإمتيازات الجبائية والشبه جبائية و تكون التركيبة على النحو التالي:
   - قيمة الإستثمار أقل أو تساوي 10.000.000 دج
   - المساهمة الشخصية 100%

2) **التمويل الثنائي** : يتكون أرس المال من المساهمة الشخصية للمستثمر, وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تكون التركيبة على النحو التالي :
   - **قيمة الإستثمار أقل أو تساوي 5.000.000 دج**
     - المساهمة الشخصية 71 %
     - قروض بدون فائدة أونساج 29%
   - **قيمة الإستثمار مابين 5.000.001 و10.000.000 دج**
     - المساهمة الشخصية 72%
     - قروض بدون فائدة أونساج 28%

3) **التمويل الثلاثي :** هذه القروض ممنوحة من قبل البنك والجهاز لإنشاء نشاط.لا يتجاوز مبلغ المشروع 000 1000 دج يتكون التمويل على النحو التالي :
   - قرض بنكي 70٪

- قرض الجهاز غير مدفوع 29٪
- مساهمة شخصية 1٪

الفرع الثالث : واقع إعداد و تطبيق د ارسة الجدوى على مستوى الوكالة :

واقع إعداد و تطبيق دراسة الجدوى على مستوى الوكالة : يتم أعداد دراسة الجدوى على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحت ما يسمى ب " الدراسة التقنو - اقتصادية " لفكرة المشروع التي يطرحها الشاب المستثمر لغرض الحصول على التمويل اللازم لفكرة مشروعه بعد ثبات جدواها, ويقوم بإعداد هذه الدراسة على مستوى الوكالة ,الاطار المكلف بذلك و الذي يسمى" بالمرافق " و ذلك اعتمادا على برنامج " Excel" يسمح بحسابها, وانطلاقا من المقابلة الشخصية التي يجريها، المرافق مع صاحب المشروع أين يقوم هذا الأخير بالتصريح بمختلف

البيانات و المعلومات الخاصة بمشروعه وكذا الإيرادات المتوقعة من المشروع, كما تسمح البيانات الخاصة بالفاتورة الشكلية للعتاد و الفاتورة الشكلية للتأمينات متعددة الأخطار بالاعتماد عليها كقاعدة بيانات للدراسة الفنية للمشروع , ولغرض تحقيق أهداف الدراسة سنقوم بعرض و تحليل " الدراسة التقنو - اقتصادية " الأحد المشاريع التي قامت وكالة غرداية بتمويلها بعد أن قامت بدراسته و تقييمه وهو منشأة لكمال الأجسام

3) متغيرات الدراسة: من خلال موضوع البحث تم تحديد المتغير التابع و المتغير المستقل و كلا المتغيرين تم الاعتماد في تحليلهما على معطيات المؤسسة محل الدراسة حيث يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتغير التابع لأنه متغير يتم اتخاذه بالاعتماد على المؤشرات المالية التي تستخرج من القوائم المالية للمؤسسة, كما تمثل الجدوى الأقتصادية المتغير مستقل و التي تعتبر مؤشر يقيس مدى قدرة المؤسسة على إتخاذ القرار .

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة :

أولا: الأدوات المستخدمة: ونقصد بها الأدوات التي تم الإستناد عليها في جمع معطيات الدراسة و يمكن حصرها فيما يلي :

المقابلة: حيث قمنا بإجراء عدة مقابلات مع صاحب منشأة محل التربص, أين تم توجيه عدة أسئلة تتعلق بد ارسة الجدوى و مصادر التمويل وصوال إلى معرفة مدى دور دراسة الجدوى التي قام بها على مستوى الوكالة في اتخاذ قراراه الإستثماري و تجسيد مشروعه على أرض الواقع سنة 2014 .

المبحث الثاني : دراسة جدوى منشأة كمال الأجسام :

من خلال الدراسة التطبيقية سنحاول تجسيد ما تم تناوله في الجانب النظري .

المطلب الأول :دراسة الجدوى البيئية ;والقانونية :

أولا : دراسة الجدوى البيئية

سنتناول كل من معايير التقييم البيئي، تأثير البيئة على المشروع، تأثير المشروع على البيئة وفي الأخير تقديم بيان الأثر البيئ

❖ **معايير تقييم البيئي:**

- توفر طاقة المناسبة (كهرباء ،غاز) .
- تخلص من مخلفات (النفايات).
- طبيعة الأرض .
- تأثير المشروع على صحة السكان .

❖ **تأثير البيئة على مشروع :**

لا يوجد أي تأثير سلبي للبيئة على المنشأة كمال الأجسام .

❖ **تأثير المشروع على البيئة:**

- تحتاج منشأة إلى طاقة كهربائية وهي متوفرة بما أن منشأة متواجدة في منطقة سكانية .
- المكان المقترح لإنشاء منشأة ،هو وسط أحياء سكانية وهو مطلوب في هذه مشاريع .
- منشأة لا تؤثر على صحة سكان مجاورة لها ، لأنه لا يقوم بأي عملية إنتاجية هو عبارة عن قاعة رياضية

❖ **بيان الأثر البيئي:**

إن إنجاز منشأة كمال الأجسام بغارداية ، ليس له أي أثر سلبي على البيئة لكونه مشروع رياضي وليس إنتاجي كما أن الموقع الموجود فيه مناسب للمنشأة من حيث (عدم وجود منافسة كبيرة ، توفر طاقات ، قريب من وسط المدينة وبالتالي قريب من تجمعات سكانية) .

ثانيا: دراسة الجدوى القانونية :

نقوم في هذه الدراسة باختيار الشكل القانوني المناسب، تحليل أثر القانوني والتشريعات الاستثمارية وهذا من خلال الحوافز ومزايا الاستثمار.

❖ **الشكل القانوني :**

إن الشكل القانوني المناسب لهذا منشأة الاستثمارية، هو شر كة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد وهذا لرغبة المستثمر في إدارة وتسيير المشروع بنفسه، فالمستثمر مختص في هذا المجال ولديه خبرة سنوات في مجال تدريب رياضي .

❖ .**حوافز ومزايا الاستثمار:**

- لا توجد أي قوانين أو تشريعات تعيق القيام ذا النوع من المشاريع بل على العكس فإن الدولة تشجع الاستثمار حيث فتحت عدة وكالات تشجع على النهوض بالاستثمار في جميع المجالات .
- إذا كانت المؤسسات المنشأة من نوع شركة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد فهي لا تخضع إلا لنوع واحد من الضرائب هي ضريبة على أرباح الشركات.
  - قرض بنكي طويل الأجل بمعدل مخفض (7 سنوات) .
  - يستفيد المشروع من مزايا تمنحها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI وهذا خلال مرحلة الانجاز .

المطلب الثاني : دراسة الجدوى التسويقية :

❖ **دراسة السوق :**

من الصعب جدا تحديد عدد دقيق من زبائن لكون منشأة كمال الأجسام هي في سنواتها الأولى فبمثل هذه مشاريع تحتاج إلى سنوات عديدة حتى يتحدد عدد زبائن حقيقي ببساطة لأن مشروع رياضي لكمال الأجسام يستهدف فئة معينة من شريحة المجتمع في ولاية غرداية .

إذن لتكوين عدد أكبر من زبائن يعتمد في مثل هذه مشاريع وجود (ألات معاصرة ومتطورة ،وحسن خدمة ،وسعر مقبول ، والإشهار مشروع على صفحات الفايسبوك ...إلخ) . كل هذا يؤدي الى كسب أكبر عدد ممكن من زبائن .

❖ **المنافسة :**

إن مثل هذه مشاريع لا يوجد فيها منافسة كبيرة فبالتالي لايوجد عائق كبير لأنشاء منشأة كمال الأجسام لأن أغلب منشأت رياضية لكمال الأجسام تكون تابعة لقطاع خاص إذن عامل الذي سمعته طيبة وسعره مقبول وألاته حديثة وجديدة وتكون لديه خبرة في هذا مجال رياضي هو الذي يحوز على عدد أكبر من زبائن .

❖ **دراسة العرض**:

أن عدد منشأت رياضية لكمال الأجسام في ولاية غرداية غير كافي لسبب بسيط أن عدد رياضيين من شباب في تزايد كبير وأغلب الأحياء الكبيرة في ولاية لاتوجد فيها منشأت لكمال الأجسام .حيث قمنا بإحصائية لعدد منشأت لرياضة كمال الأجسام لولاية غارداية فكان عددها 05 .

❖ **.دراسة الطلب:**

حسب الإحصائيات التي قمنا بها مع المستثمر وتقديراته إستطعنا أن نحدد عدد زبائن مواضبيين في السنة الذين يقومون برياضة كمال الأجسام لمدة ثلاثة سنوات وكانت على النحو التالي :

جدول 3 : تقديرات عدد زبائن

السنة	عدد رياضيين
2017	20
2018	25
2019	30

المصدر : من إعداد طالب بالإعتماد على معلومات المستثمر

نلاحظ أن عدد رياضين مقبول نوعا ما في السنة الأولى وهو في ارتفاع جيد من السنة 2017 إلى السنة 2019.

- **تقدير التغير في رقم الأعمال:**
  - ✓ أذا سعر الحصة الواحدة تقدر ب 150دج
  - ✓ عدد شهور 12 شهر
  - ✓ وعدد حصص في الشهر هي 16 حصة

كل رياضي لديه 192 حصة في العام

السنة الأولى : 192×150×20 =57600.000 دج .

السنة الثانية : 192×150×25 =72000.000 دج .

السنة الثالثة : 192×150×30 =86400.000 دج .

المطلب الثالث: دراسة الجدوى الفنية والهندسية

سيتم التطرق في هذه الدراسة إلي تحديد ساعات عمل وتحليل موقع المشروع .

❖ **تحديد ساعات عمل:**

تم تحديد عمل رياضيين على حسب عدد ألات الموجودة في المنشأة رياضية حيث تستغرق الحصة الواحدة ساعة ونصف ومدة عمل حوالي ثمانية ساعات في اليوم .

❖ **تحليل موقع المشروع:**

الموقع الذي سيقام فيه المشروع يعتبر جيد من ناحية التموقع وسط التجمعات السكانية ومتوفرة فيه مصادر الطاقة ، ووسائل النقل وقريب من كثير من الأحياء مجاورة .

❖ **ألات موجودة في منشأة رياضية :**

- الأثقال
- قضبان تمرين عضلات ثلاثية رؤوس
- قضبان الشد
- مقعد الضغط
- ألة فراشة
- مقعد الأوزان مائلة
- ألة سحب
- ألة قوة المطرقة
- ألة صعود الدرج
- ألة ضغط ساق
- ألة تمديد الساق
- دراجة مقاومة الهوائية
- عجلة دوارة
- مقعد تمارينات البطن
- جهاز مشي
- ألة سميث
- دراجة ثابتة

المطلب الخامس : دراسة الجدوى المالية

أردنا أن نتطرق في في الجانب مالي إلى تكاليف شهرية لصاحب المنشأة رياضية لكمال الأجسام من مداخيل ومخرجات وبالتالي نستطبع أن نعرف أن مشروع مربح أو لا .

تكاليف الشهرية :

جدول 4 : تكاليف شهرية للمنشأة رياضية

الفاتورة	المبلغ
الكهرباء	5.000دج
الماء	3000دج
راتب عامل	20.000 دج
التكلفة الإيجار	0.000دج
التكلفة عصائر وقارورات المياه	10.000دج
المجموع	**38.000دج**

المصدر: من أعداد طالبين بناء على معلومات صاحب المنشأة رياضية

نرى من خلال الجدول أن تكاليف الشهرية غير مرتفعة لأن كل ألات رياضية لا تشغل بأي طاقة سواء (كهرباء أو غاز) وهدا قد يعطينا لمحة أن مشروع مربح خاصة بعد مرور سنوات .

مداخيل منشأة رياضية :

أذا قلنا أن عدد زبائن مواضبين في السنة مابين 2019 إلى 2020 هو حوالي 30 رياضي بسعر 150دج للحصة حيث :

مداخيل الشهر هو :

عدد حصص في شهر 16 حصة بسعر 150دج للحصة الواحدة أذن :

مدخول الشهر هو 72.000دج

أرباح تكلفة عصائر ومشروبات :

- أذا قلنا ثمن شراء هو 10.000دج
- نسبة الأرباح 10 % أذن ربح يكون 1000دج

مجموع مداخيل :

مداخيل عدد حصص + مدخول عدد أرباح من مشروبات

72.000 + 1000 = **73.000دج**

حساب ربح منشأة رياضية :

مداخيل شهرية – تكاليف شهرية

73.000دج -38.000دج = **35.000دج**

نلاحظ أن ربح منشأة في شهر مبلغ مقبول لكون منشأة رياضية تقتصر فقط على رجال وتعمل 08 ساعات في اليوم لكن مع تطلع صاحب منشاة فتح أوقات خاصة بالنساء مع بداية عام مقبل نقول أن عدد زبائن سيزداد وبتالي سيزداد ربح مع سنوات مقبلة .

المبحث الثالث : التقرير النهائي لدراسة ميدانية

المطلب الأول :تحليلات الدراسة

أكدت الدراسة التي قمنا ا للمشروع والمتمثل في منشأة كمال الأجسام بولاية غرداية أن الدراسة البيئية كانت جيدة والمشروع لا يشكل أي خطر علي البيئة، لأنه لايفرز أي مواد سامة، والمشروع لا يتأثر بالمتغيرات البيئية التي تحدث من قوانين وتشريعات الاستثمار،. وما يمكن قوله على الدراسة البيئية أنها جيدة ويمكن إقامة المشروع من الناحية البيئية .وأكدت الدراسة التسويقية أن المشروع يمتلك حصة سوقية مقارنة مع حجم الطلب، وضعف المنافسة، لأن مثل هذه المشاريع تستقطب الزبائن علي مدربين وحداثة الآلات، والمشروع يعتبر جيد من هذه الناحية .وبالتطرق إلى احتياجات المشروع من الآلات فإنه بحسب خبرة المستثمر في هذا الميدان ومن الدراسة التسويقية استطاع تقدير عدد الآلات، وبالنسبة لتكاليف المشرع فهي تعتبر معقولة .وحسب الدراسات السابقة البيئية والتسويقية والفنية يعتبر المشروع مجدي .أما من الناحية المالية أن مشروع في سنواته الأولى وان ارباحه غير كبيرة لكن مع مرور الوقت وحسب مؤشرات ستزداد ربحه .

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل دراسة جدوى مشروع استثماري قدم لنا من طرف وكالة تشغيل شباب بولاية غرداية ،وهذا المشروع متمثل في إنشاء منشأة رياضية لكمال الأجسام ، ومن خلال الدراسة التي قمنا بها والتي شملت جميع الجوانب دراسات الجدوى المتمثلة في الجدوى البيئية، التسويقية، الفنية والهندسية والقانونية والمالية ، تبين لنا أن هذا المشروع من ناحية مالية لا يمكنه تسديد قروض في الوقت محدد إدا ظل في هذه مداخيل مالية وسيجد صعوبات في تسديد قروضه ومما يترتب عليه دفع ضريبة متأخرة بعد إنقضاء الوقت محدد المتفق عليه .

لذالك إن الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية للنهوض بالمؤسسات و المشاريع الإستثمارية تأكيدا منها على دورها المهم في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من خلال هياكل و آليات تدفع إلى إنعاش الإستثمارات و ترقية المؤسسات و المشاريع الإستثمارية و ذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة و إسهامها في ولادة مشاريع جديدة, إلا أنه ومع غياب برنامج عملي للتنمية , وخطط تحفيزية , يبقى هذا القطاع في حاجة إلى بيئة مؤسساتية و منظومة مصرفية في المستوى , الأمر الذي دفع بنا إلى إجراء هذه الد ارسة و تسليط الضوء على جانب عملي مهم جدا و هو د ارسة الجدوى و تقييم هذه المشاريع قبل إتخاذ قرارالإستثمار فيها,أين لمسنا فراغا كبيرا في تقنين هذا المجال وكذا تنظيمه على الوجه الذي يضمن إعداد دراسات جدو ى دقيقة من أجل اتخاذ القرار الرشيد الذي يساهم في عملية التنمية الإقتصادية للبلاد

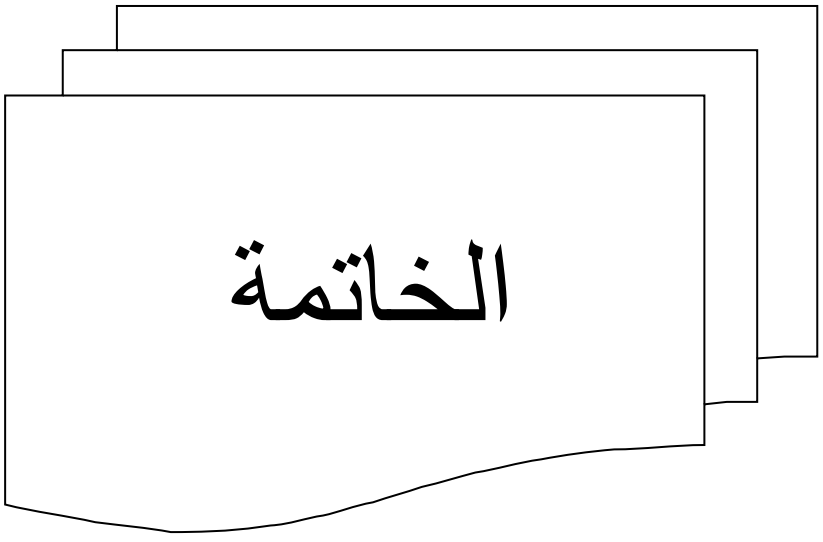
الخاتمة

الخاتمة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها، وبالاعتماد على الإطار النظري تبين لنا ، أن دراسة جدوى هي وسيلة عملية تساعد في اتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة التي تسمح بتحقيق الكفاءة الإقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد الإقتصادية .

ولقد حاولنا في هذا البحث أبراز دور الجدوى الإقتصادية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في نجاح مشروع . ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها

.1

وتأسيسا لذلك شملت هذه الدراسة فصلين حيث تطرقنا في الفصل الأول الأدبيات والنظريات والدراسات السابقة للجدوى الإقتصادية للتنمية المحلية حيث تضمن مفهوم ومراحل وصعوبات الجدوى الأقتصادية .

أما الفصل الثاني فيتضمن دراسات السابقة العربية والأجنبية وتطرقنا ألى اوجه إختلاف والتشابه بين دراسات .

بعدها كانت لنا دراسة التطبيقية أردنا تقديم نظرة شاملة عن كيفية دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية فيوكالة تشغيل الشباب بولاية غرداية اين تمت دراسة الميدانية في منشأة كمال الأجسام وكانت الدراسة حسب جميع المراحل المختلفة أي من الناحية القانونية التسويقية، الفنية والتمويلية والبيئية والمالية وبعد ذالك كان تقييم نهائي للمشروع .

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : .إن دراسة الجدوى الإقتصادية ضرورية لكل المشاريع باختالف أنواعها و أحجامها،,و اعتبارها شرطا أساسيا في نجاح أي مشروع ، كما يتوقف حجم هذه الدراسة وتكلفتها على حجم المشروع وطبيعتـه وحجـم الأمـوال المستثمرة فيه.

الفرضية الثانية : تكمن أهمية الجدوى الأقتصادية في دراسة الجدوى المالية لانها هي التي تعطي لنا نتائج قيمة المالية من حيث مداخيل وتكاليف وبالتالي نحدد هل مشروع ناجح أو فاشل . وهذا ما أستنتجناه في دراسة ميدانية للمنشأة كمال الأجسام حيث أن مداخيله قليلة مما تجعله يجد صعوبة في تسديد قيمة القرض

الفرضية الثالثة : .إن تفعيل دور دراسات الجدوى في عملية صنع القرار الإستثماري والتمويلي يحتاج إلى ضرورة تـوفير الأعداد العلمي والعملي لمثل هذه الدراسات، والأحاطة بجميع جوانبهـا، وتـوفير البيانـات والمعلومـات الدقيقة، كل هذا سيسمح بتحقيق درجة معينة من اليقين عند اتخاذ القرار.

الفرضية الرابعة : **إن** المؤسسة التي تستعمل التخطيط الاستراتجي تكون لها القدرة على المنافسة في الأسواق بصورة فعالة وتضمن البقاء والاستمرار في العملية الإنتاجية.

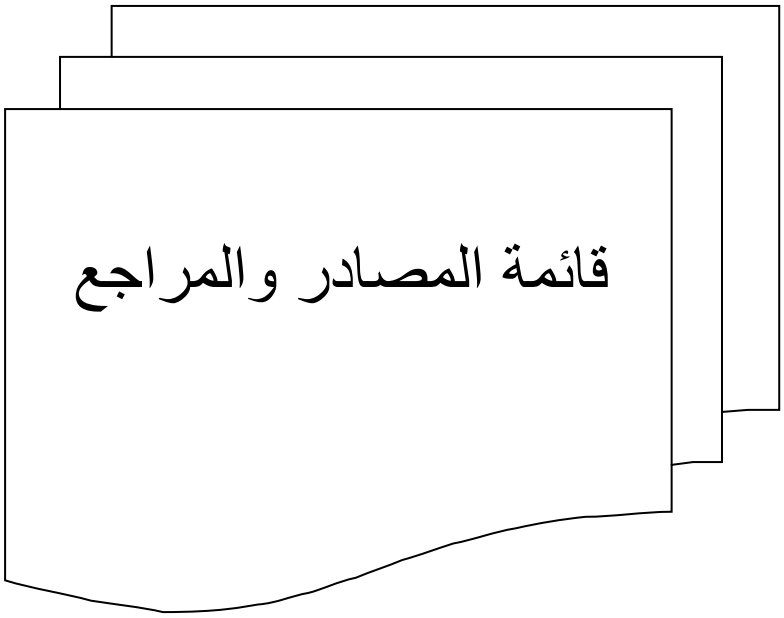

ا) المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1) د.خليل محمد خليل عطية دراسات جدوى الإقتصادية مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث كلية الهندسة – جامعة القاهرة طبعة الأولى 2008 ص5
2) -محمد محمود العجلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن 2010
3) د. عبد العزيز السيد مصطفى دراسة جدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية جامعة قاهرة .
4) عبد المطلب عبد الحميد. 2002 دراسات الجدوى الأقتصادية لإتخاد قرارات الإستثمارية . القاهرة الجامعية للنشر والتوزيع.
5) أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، بستان المعرفة للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 2003
6) حمدي عبد العظيم دراسة الجدوى الإقتصادية في البنك الأسلامي معهد العالمي للفكر الأسلامي سنة 1996
7) . مصطفى يوسف كافي تقنيات دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع سياحية والفندقية دار رسلان طباعة ونشر سنة2009
8) عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1998
9) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، دراسات الجدوى التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية منمشروعات BOT ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية 2000-2001 .
10) سعد طه علام، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار الفرقد للنشر والتوزيع، ط1 ،دمشق
11) عاطف وليم أندراوس،دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات(الأسس- القواعد-الخطوات المعايير)،دار الفكر الجامعي،2006
12) د. إبراهيم بدران الأفاق المستقبلية للتصنيع في الأردن 2016
13) محمد شاهين سياسات التمويل وأثره على نجاح شركات والمؤسسات المالية 2017
14) فلاح حسن حسني، إدارة المشروعات الصغيرة –مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز-، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .
15) أمين السيد أحمد لطفي. 2005 د راسة جدوى المشروعات الإستثمارية. مصر: الجامعية للنشر والتوزيع.
16) مدحت القريشي. 2009 . دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية. الأردن : وائل للنشر.
17) عبد الغفار حنفي. 2009 تقييم الأداء المالي و د راسات الجدوى. الإسكندرية: الدار الجامعية

ثانيا: الاطروحات والرسائل:

18)تمجغدين نورالدين ،دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية و الإشكالات العلمية ، ،مجلة الباحث،العدد 07

19)عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، ، جامعة الجزائر

20)لرقط فريدة، وآخرون ، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف /25 28 ماي 2003 ،

21)عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

22). سحنون سمير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر جامعة جيلالي يابس سيدي بلعباس سنة 2006 .

23)ايهاب مقابلة , خالد الزعبي , حسام خداش محاسب عربي قانوني معتمد 1(الاقتصاد والتمويل)

24)عبد المطلب الأسرج الوقف الأسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاعات للمشوعات صغيرة في دول العربية .سنة 2007 .

25) منى مسغوني ، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 2012/10.

26)محمد مزعل حميد الراوي و عبد السالم ياسين حسين , " أهمية د ارسات الجدوى الإقتصادية وأثرها في الحد من تعثر المشاريع الإستثمارية (عينة من مشاريع محافظة الأنبار),مجلة جامعةالأنبار للعلوم الأقتصادية و الأدارية,العراق, المجلد 09 , العدد 19, 2017.

.

ثالثا: الملتقيات:

27)بن يعقوب الطاهر، شريف مراد ، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 افريل 2008.

28)أ. سحنون سمير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر جامعة جيلالي يابس سيدي بلعباس سنة 2006.

29) الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي رئيس ملتقى د.عوادي مصطفى.

رابعا: المجلات العلمية:

30)ايت عيسي عيسي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر.

31)منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10 ،2012 .

32)بيان حرب ،"دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 22 ، العدد2،سورية2006

33)زين العابدين أسامة:منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية 2007

34)صلاح الدين خسين السيسي دراسات الجدوى والتقييم مشروعات دار الفكر العربي القاهرة 2003

35)محمد مزعل حميد الراوي و عبد السالم ياسين حسين , " أهمية د ارسات الجدوى الإقتصادية وأثرها في الحد من تعثر المشاريع الإستثمارية,مجلة جامعة الإنبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية,العراق, المجلد 09 , العدد 19, 2017

خامسا: المواقع الالكترونية:

36) www.alwatan.com

37)http ://olc.bu/edu.eg.olc/images/sec-8pdf

سادسا : القوانين والتشريعات

38) القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02المؤرخ 10-01-2017 الجريدة الرسميةرقم 02 المواد (8-9-10)

39) المادة06 ،المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر2003،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها ألساسي،الجريدة الرسمية، 2003,54.العدد . 47المادة 2 ،

40) المرسوم التنفيذي رقم 11-103المؤرخ في 06 مارس 2011،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم03-290 ،المؤرخ في 06 سبتمبر2003 ،المحدد لشروط إلعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها الجريدة الرسمية، العدد 14 ،2011

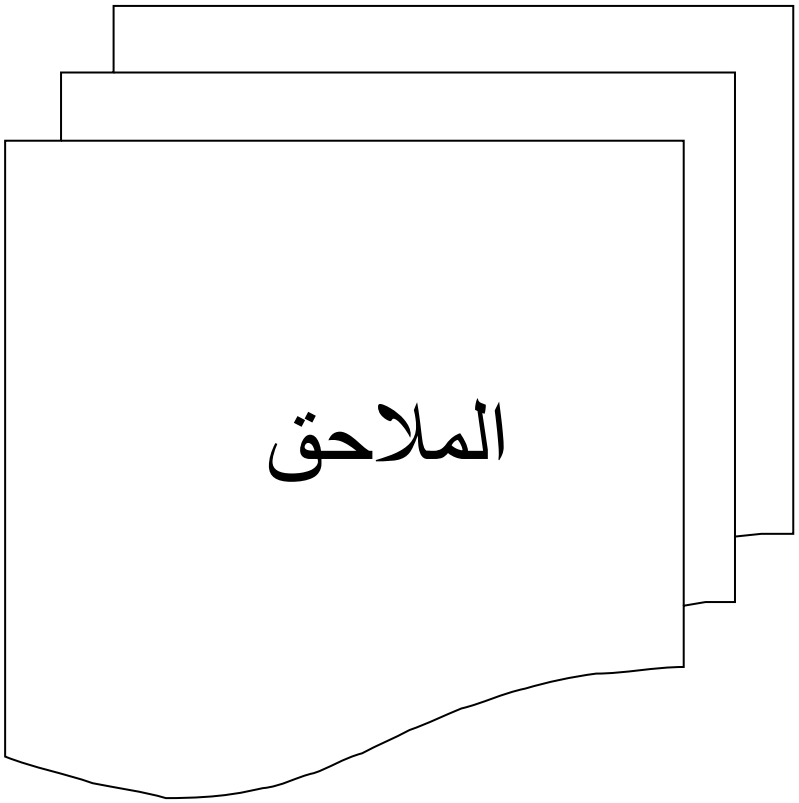
الملاحق

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ
إنشاء مؤسسة مصغرة
التمويل الثلاثي
التركيبة المالية
يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:
1 -المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
3 -قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100 % و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.
الهيكل المالي للتمويل الثلاثي
المستوى 1
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (إعانة الدولة) | المساهمة الشخصية | القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج | % 29 | %1 | %70
المستوى 2
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (إعانة الدولة) | المساهمة الشخصية | القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج | % 28 | % 2 | % 70
تخفيض نسب الفوائد البنكية
تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـــــ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).
الإعانات المالية
تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافية :
قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة – 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج.
قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.
الامتيازات الجبائية
تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:
أ- في مرحلة إنجاز المشروع
– تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
–الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
–الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
ب-في مرحلة استغلال المشروع
– الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
– الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
– عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:
70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي
08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.73.74
WWW.ANSEJ.ORG.DZ

إنشاء مؤسسة مصغرة
التمويل الثنائي
التركيبة المالية
في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:
1 -المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
الهيكل المالي للتمويل الثنائي
المستوى 1
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة دعم) | المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج | %29 | % 71
المستوى 2
قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة دعم) | المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج | %28 | % 72
الامتيازات الجبائية
تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:
أ- في مرحلة إنجاز المشروع
-تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
-الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الإكتسابات العقارية.
-الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
ب- في مرحلة استغلال المشروع
-الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ، أوستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
-الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية.
-الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:
70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي
08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

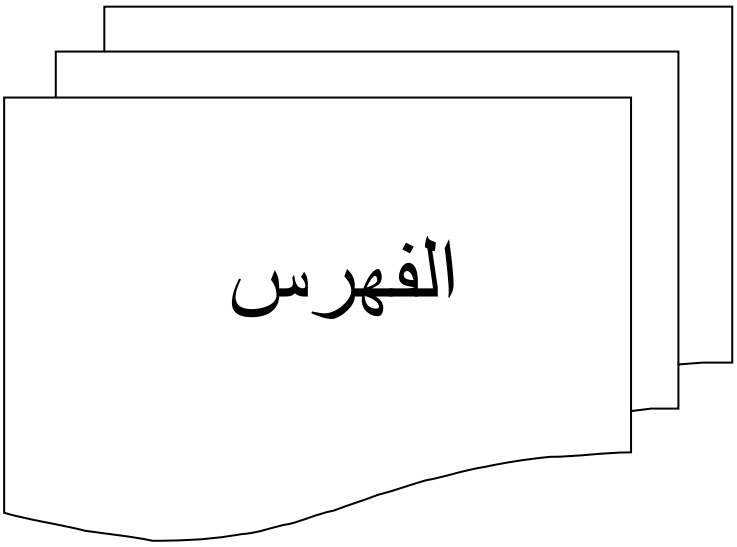
الفهرس

الفهرس

البـــــــــــيـــــــان	الصفحة
الاهداء	-
الشكر	-
الملخص	**VII**
قائمة المحتويات	**VIII**
قائمة الجداول	**X**
قائمة الاشكال البيانية	**XI**
قائمة الملاحق	**XII**
المقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: النظرية والأدبية التطبيقية	**23-3**
تمهيد	
المبحث الأول:إطار مفاهيمي لدراسة الجدوى الإقتصادية للتنمية محلية للمشاريع ص و م	**3**
المطلب الأول: مفاهيم حول دراسة الجدوى الإقتصادية	**4**
الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى	5
الفرع الثاني: اهمية دراسة الجدوى	6
الفرع الثالث: أهداف دراسة الجدوى	7
المطلب الثاني: علاقات متداخلة بين دراسات الجدوى	**13-8**
الفرع الأول: دراسة الجدوى المبدئية	8
الفرع الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية	9
الفرع الثالث :مجالات وصعوبات دراسة الجدوى	7
الفرع الرابع :فرق بين دراسة الجدوى وخطة عمل	22-13
المطلب الثالث : مفاهيم حول مشروعات الصغيرة والمتوسطة	13
الفرع الأول : مفهوم حول مشاريع صغيرة والمتوسطة وكيفية دعمها من الحكومة	13
الفرع الثاني : أهمية وفوائد ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
الفرع الثالث:مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
الفرع الرابع :دراسة الجدوى للمشاريع صغيرة والمتوسطة	22
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	**34-24**

المطلب الأول: الدراسات المحلية	25
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	29
المطلب الثالث: تعليق عن دراسات السابقة	32
خلاصة الفصل الأول :	**34**
الفصل الثاني: دراسة الميدانية	
تمهيد	**37**
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات.	**43-38**
المطلب الأول: :مجتمع الدراسة و اختيار العينة	38
الفرع الأول: تعريف منشأة كمال الأجسام	38
الفرع الثاني: تعريف وكالة أونساج غرداية	39
الفرع الثالث: واقع إعداد و تطبيق د راسة الجدوى على مستوى الوكالة..	43
المطلب الثاني: أدوات المستخدمة	**-**
الفرع الأول: ادوات المستخدمة	44
المبحث الثاني: دراسة الجدوى منشأة كمال الأجسام	**51-44**
المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والقانونية	**45-44**
المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية	46
المطلب الثالث: دراسة الجدوى الفنية والهندسية	48
المطلب الرابع : دراسة الجدوى المالية	50-49
المبحث الثالث : التقرير النهائي	51
خلاصة الفصل الثاني	52
خاتمة	56-55
قائمة المراجع والمصادر	59-55
قائمة الملاحق	**62-60**
الفهرس	66-67